أثر تطبيق معايير القيمة العادلة على جودة التقرير المالي وعلى أسعار الأسهم في البورصة المصرية

دكتور / على محمد على الصياد

أكاديمية الدراسات المتخصصة

الجامعة العمالية – فرع طنطا

أثر تطبيق معايير القيمة العادلة على جودة التقرير المالى وعلى أسعار الأسهم فى البورصة المصرية

دكتور / على محمد على الصياد

أكاديمية الدراسات المتخصصة – الجامعة العمالية – فرع طنطا

ملخص البحث

تتناول هذه الدراسة معايير المحاسبة الدولية (IAS) المرتبطة بالقياس والإفصاح عن القيمة العادلة والمعيار الدولى لإعداد التقارير المالية (IFRS 13) " قياس القيمة العادلة" وأثر تطبيق هذه المعايير على جودة التقرير المالى من خلال الخصائص النوعية لمعلومات القيمة العادلة والتحقق من تأثير تحول الشركة من التكلفة التاريخية فى القياس المحاسبى إلى القيمة العادلة على أسعار الأسهم وذلك لقياس رد فعل السوق تجاه تطبيق القياس بالقيمة العادلة ومن خلال توزيع ١٢٠ قائمة استقصاء خضع منها ١٠٤ للتحليل الإحصائى توصل الباحث للنتائج التالية :-

- يؤثر القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة إيجابيا على جودة التقرير المالى وتعتبر حتمية ضرورية له فى المستقبل فى ظل تغير الأسعار وتزايد معدلات التضخم ووجود سوق نشط.
- يؤثر تبنى القياس بالقيمة العادلة على أسعار الأسهم وذلك من الناحية النظرية حيث أنه عندما تتبنى الشركات القياس بالقيمة العادلة تقترب نسبة سعر السهم (القيمة السوقية لحق الملكية) والقيمة الدفترية (القيمة الدفترية العادلة لحق الملكية) من الواحد مما يعنى أن القيمة العادلة تنقل معلومات مهمة لمتخذى القرارات مما ينعكس على أسعار أسهم هذه الشركات.
- لم يؤثر تطبيق الشركات لمعايير القياس بالقيمة العادلة على أسعار أسهم هذه الشركات فى السوق المصرية بصورة ملحوظة ويرجع الباحث ذلك إلى أن أثر معلومات القيمة العادلة على أسعار الأسهم ينحصر فى الفرق بين تقدير الإدارة التى اعترفت به فى القوائم المالية وبين تقديرات المستخدمين

للقيمة العادلة بناءً على المصادر البديلة للمعلومات وخاصةً إذا فرضنا أن السوق نشط وذلك فى المستوى الأول من مستويات قياس القيمة العادلة وأن مستخدمى القوائم المالية من النوع المدرك.

- وقدم البحث مجموعة من التوصيات التى يجب الأخذ بها لتدعيم القياس بالقيمة العادلة.

١) مقدمة البحث

يعتبر عام ٢٠١١ نقطة تحول فى تبنى وتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) فقد تبنت تلك المعايير الدولية قرابة أكثر من ١٢٠ دولة بما فى ذلك الاتحاد الأوروبى وبعض البلدان النامية وحددت هيئة بورصة الأوراق المالية فى الولايات المتحدة الأمريكية أنه سيتم التحول من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP) إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بداية من عام ٢٠١٤ ونظراً لوجود العديد من المشاكل فى التحول غيرت بداية تبنى (IFRS) إلى عام ٢٠١٥ (Ram Mohan etal, 2011) ويعتقد أنصار تطبيق تلك المعايير الدولية أن ذلك يساهم فى تقديم تقارير مالية ذات جودة أعلى من تطبيق المعايير المحلية ، ذلك أن التحسن فى جودة إعداد التقارير المالية والإفصاح بأتباع المعايير الدولية من شأنه أن يخفض عدم تماثل المعلومات والاتجار بالمعلومات الداخلية وتخفيض تكلفة رأس المال وزيادة القابلية للمقارنة وتحسين الشفافية ، وارتفاع التنبؤ بقدرة المستثمرين بشأن أرباح الشركة المستقبلية وزيادة تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود. (Armstrong et al., 2010 ; Brown, 2011) ويعتبر أحدث معايير التقارير المالية الدولية (IFRS13) بعنوان " قياس القيمة العادلة " والصادر فى ٢٠١١/٥ (IASB,2012) ، ولقد دخل مصطلح القيمة العادلة إلى أغلب المعايير المحاسبية المعدلة ولا نجافى الحقيقة إذا قلنا إن مبرر التعديل على الكثير من المعايير يتعلق بإدخال مصطلح القيمة العادلة إلى هذه المعايير التى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسعر السوق بدلاً من سعر السوق أو التكلفة أيهما أقل مثلاً بالنسبة للبضاعة وسعر السوق بدلاً من التكلفة التاريخية بالنسبة للموجودات المالية أو مشتقاتها الأخرى (Eccher, &. Healy, 2003) ويتجه التطور

العالمى الجديد إلى التوسع فى مجالات تطبيق معايير القيمة العادلة فى إعداد وعرض البيانات المالية ويرجع ذلك الاهتمام إلى عدة عوامل أهمها التغير المستمر فى القوة الشرائية لوحدة النقد الذى هو أساس القياس المحاسبى والتى تنعكس على القيمة الاستبدالية للأصول إلى جانب الأزمات المحاسبية التى تعرضت لها بعض الشركات الأمريكية (Bhimani, 2008)

٢) مشكلة البحث

أنه توجد تحديات كبيرة تواجه معدى تقديرات القيمة العادلة وأن هذه التحديات تتطلب مزيد من الدراسات والأبحاث للتغلب عليها وأن محاسبة القيمة العادلة تستحق بذل أى جهود للتغلب على هذه التحديات باعتبارها أفضل بديل للقياس المحاسبى فى ضوء المنافع والمزايا الذى يستفيد منها المستثمرون وكافة مستخدمى القوائم المالية . والحفاظ على رأس المال الحقيقى وتحقيق متطلبات الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

وتتلخص مشكلة البحث فى طرح التساؤلات التالية :-

١- ما هى اتجاهات التطور فى معايير القيمة العادلة فى القياس والإفصاح ؟

٢- ما هو أثر تبنى معايير القيمة العادلة على جودة التقرير المالى ؟

٣- هل هناك أثر لتطبيق معايير القيمة العادلة على أسعار الأسهم فى السوق المصرية ؟

٣) هدف البحث

يهدف البحث إلى التعرف على اتجاهات التطور فى معايير القياس بالقيمة العادلة وأثار تطبيقها على جودة التقرير المالى وعلى أسعار الأسهم فى البورصة المصرية . ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية :

١- مناقشة مفهوم القيمة العادلة أساليب تقييمها ومستوياتها

٢- تحليل أثار معايير القياس بالقيمة العادلة على جودة التقارير المالية فى إطار الخصائص النوعية للمعلومات

٣- التحقق من أن القيمة العادلة تنقل معلومات مهمة تنعكس فى أسعار أسهم الشركات التى تتبع نموذج القيمة العادلة .

٤) أهمية البحث

تأتى أهمية البحث العلمية فى تناوله إتجاه من اتجاهات التطور فى الفكر أو التطبيق المحاسبى وهو استخدام القيمة العادلة فى المحاسبة والذى يؤدى إلى حدوث تغيير جوهرى فى مقومات الوظيفة المحاسبية وما لها من تأثير على حقيقة القوائم المالية والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتى تمثل المحتوى الإعلامى للرسالة المحاسبية . أما من الناحية العملية تأتى أهمية البحث من أنه يمثل دراسة لأثر تبنى معايير القياس بالقيمة العادلة على جودة التقارير المالية للشركات المصرية وتقييم مدى استيعاب السوق للفرق بين القيمة العادلة والتكلفة التاريخية وانعكاس هذا الفرق فى القيمة الرأسمالية للسوق.

٥) فروض البحث

يهدف البحث إلى اختبار صحة الفروض البديلة التالية والتى سيتم اختبارها فى بيئة الممارسة المصرية وتتمثل فى :

١- يؤثر القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة إيجابياً على جودة التقرير المالى وتعتبر حتمية ضرورية له فى المستقبل.

٢- يؤثر تبنى القياس بالقيمة العادلة على أسعار الأسهم

٣- يؤثر تطبيق الشركات لمعايير القياس بالقيمة العادلة على أسعار الأسهم فى السوق المصرية.

٦) حدود البحث :

يختص البحث بدراسة أثر تطبيق معايير القياس بالقيمة العادلة على جودة التقرير المالى وأسعار الأسهم ويخرج عن نطاق البحث مراجعة القياس والإفصاح المحاسبى لمعلومات القيمة العادلة كما لم يتعرض البحث للمعاملة الضريبية للأرباح والخسائر الناتجة عن التغير فى القيمة العادلة .

٧) منهج البحث

يعتبر هذا البحث من حيث النوع بحث استكشافى وصفى اعتمد فيه الباحث بشكل أساسى على المنهج الاستقرائى وذلك بإتباع الخطوات الرئيسية لهذا المنهج والمتمثلة فى :

- ملاحظة الظاهرة موضوع لدراسة والمتمثلة فى أثر تطبيق معايير القياس بالقيمة العادلة على جودة التقرير المالى وعلى أسعار الأسهم فى السوق المصرى.
- تكوين الإطار النظرى للبحث من خلال التحليل النظرى للقيمة العادلة سواء على المستوى الأكاديمى ، من خلال الدراسات والبحوث التى قدمها الباحثون بشأن القيمة العادلة أو على المستوى النظامى من خلال الإصدارات الرسمية لمجالس المعايير والتى تسمح وتحفز نحو اختيار القيمة العادلة كنموذج للتقرير المحاسبى عن بعض الأصول والالتزامات.
- وضع الفروض والوصول إلى النتائج من خلال اختبار فروض البحث والتحليل الإحصائى الملائم وتقديم الأدلة الميدانية حول فروض البحث وأيضا تم استخدام المنهج الاستدلالى وهو منهج الهبوط من العموميات إلى الجزئيات حيث يتم اشتقاق نتائج جزئية من النتائج التى تم التوصل إليها استقرائياً.

٨) خطة البحث

قسم الباحث الدراسة فى هذا البحث على النحو التالى :

المبحث الأول : القيمة العادلة فى المعايير الدولية وأثارها

المبحث الثانى : الدراسات السابقة

المبحث الثالث : الدراسة التطبيقية ونتائج وتوصيات البحث والمجالات المقترحة لأبحاث مستقبلية

المبحث الأول

القيمة العادلة فى المعايير الدولية وأثارها

١ / ١ تعريف القيمة العادلة وأساليب تقييمها ومستوياتها

١/١/١ مفهوم القيمة العادلة fair value

- يعرف المعيار الأمريكى (SFAS, No 157) الصادر عام ٢٠٠٦ القيمة العادلة على أنه "السعر الذى يمكن استلامه مقابل بيع الأصل أو الذى يجب دفعه لسداد إلتزام فى عملية منظمة بين المتعاملين فى السوق فى تاريخ القياس" (FASB , 2006 , par.5) ويفهم من ذلك أن معيار القيمة العادلة أخذ بمفهوم أسعار الخروج (أسعار البيع) وأهمل أسعار الدخول (التكلفة الجارية) كما أنه يؤكد على أن السعر المستخدم كأساس لتحديد القيمة العادلة يجب أن يتم فى سوق منظمة بين متعاملين يمارس كلا منهما عملية البيع والشراء فى ظروف عادية دون تأثير . كما يؤكد التعريف على أن تكون أسعار البيع المستخدمة فى تحديد القيمة العادلة محددة فى تاريخ القياس أى تاريخ إعداد القوائم المالية أو أقرب ما تكون إلى هذا التاريخ وذلك بصرف النظر عن الظروف السائدة فى هذا التاريخ.
- كما عرفت معايير المحاسبة الدولية (IAS) القيمة العادلة بأنها " القيمة التى يمكن بموجبها تبادل أصل أو تسوية إلتزام بين أطراف كل منهم لديه الرغبة فى التبادل وعلى بينة من الحقائق ويتعاملان بإرادة حرة".

يتضح مما سبق أن هناك مجموعة من المقومات الأساسية لإمكانية قياس القيمة العادلة وتتمثل فى وجود موضوع للتبادل ، وجود طرفى عملية التبادل (العرض والطلب) ، إلمام طرفى عملية التبادل بجميع الحقائق المرتبطة بهذه العملية ، تمتع طرفى عملية التبادل بالإرادة الحرة فى إجراء التبادل ، وجود سوق نشط لتتلاقى من خلالها الإرادة الحرة لطرفى عملية التبادل واستمرار طرفى عملية التبادل فى ممارسة نشاطها دون وجود أى اتجاه للتصفية بصورة جوهرية . وفى حالة حدوث خلل فى أى من المقومات السابقة يجب قياس القيمة العادلة بتحفظ أو محاولة الاقتراب من قياس القيمة العادلة قدر الإمكان باستخدام الأساليب المناسبة فى ظل الظروف القائمة.

- وأخيراً عرف المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية (IFRS 13 , 2011) القيمة العادلة على أنها " السعر الذى سيتم الحصول عليه لبيع أصل أو الذى سيتم دفعه لنقل إلتزام فى معاملة منظمة بين المشاركين فى السوق فى تاريخ القياس". ويقصد بالمعاملة المنظمة المعاملة التى تتحمل مخاطر السوق لفترة من الزمن قبل تاريخ القياس للسماح بالأنشطة التسويقية المعتادة للمعاملات التى تتضمن أصول أو إلتزامات مماثلة ، وهى ليست معاملة قهرية (على سبيل المثال ، تصفية إجبارية أو البيع بسبب ضائقة مالية) . أما المشتركون فى السوق هم البائعون والمشترون فى السوق الصلى (أو السوق الأكثر ربحاً) للأصل أو الالتزام الذى يتمتعون بكافة الخصائص التالية :

الإستقلالية عن بعضهم البعض أى الذين لا يعتبرون أطرافاً ذات علاقة كما هو محدد فى معيار المحاسبة الدولى ٢٤ ، سعة الإطلاع وامتلاك قدرات فهم معقولة متعلقة بالأصل أو الالتزام والمعاملة باستخدام كافة المعلومات المتوفرة من خلال بذل الجهود الحثيثة والتى تقتضيها العادات والأعراف ، القدرة على إبرام معاملة للأصل أو الإلتزام ، الرغبة فى إبرام معاملة للأصل أو الإلتزام أى امتلاك الحافز دون الإجبار أو الاضطرار للقيام بذلك.

وحدد المعيار الهدف من قياس القيمة العادلة هو تقدير السعر الذى ستتم به معاملة بيع الأصل أو نقل الإلتزام المنظمة بين المشاركين فى السوق فى تاريخ القياس بموجب شروط السوق الحالية . ويقتضى قياس القيمة العادلة بين المشاركين فى السوق فى تاريخ القياس بموجب شروط السوق الحالية . ويقتضى قياس القيمة العادلة من المنشأة أن تحدد ما يلى : الأصل أو الإلتزام المحدد الذى يمثل موضوع القياس (بشكل منسجم مع وحدته الحسابية) ، أساس التقييم الملائم للقياس للأصول غير المالية (بشكل منسجم مع الإستخدام الأفضل والأحسن) ، السوق الأصلى (أو السوق الأكثر ربحاً) للأصل أو الإلتزام ، أساليب التقييم الملائمة للقياس مع الأخذ بعين الإعتبار توافر البيانات التى سيتم وفقاً لها صياغة المدخلات التى تمثل الإفتراضات التى سيستخدمها المشاركون فى السوق عند تسعير الأصل أو الإلتزام ومستوى تسلسل القيمة العادلة الذى يتم تصنيف المدخلات ضمنه.

ويقصد بالسوق الأصلى السوق ذى الحجم الأكبر ومستوى النشاط الأعلى للأصل أو الإلتزام أما السوق الأكثر ربحاً السوق الذى يزيد القيمة التى سيتم الحصول عليها من بيع الأصل أو يقلل من القيمة التى سيتم دفعها لنقل الإلتزام بعد الأخذ بعين الإعتبار تكاليف البيع والنقل.

٢/١/١ أساليب تقييم القيمة العادلة

حدد المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية (IFRS 13 , 2011) أن هناك ثلاث أساليب مستخدمة على نطاق واسع لتقييم القيمة العادلة وهى منهج السوق ومنهج التكلفة ومنهج الدخل ويتعين على المنشأة استخدام أساليب التقييم المتسقة مع واحد أو أكثر من تلك المناهج لقياس القيمة العادلة.

أ- **منهج السوق** : وهو أسلوب للتقييم يستخدم الأسعار والمعلومات الأخرى ذات الصلة الناتجة عن معاملات السوق التى تتضمن أصول أو إلتزامات أو مجموعة أصول وإلتزامات متطابقة أو قابلة للمقارنة (أى متماثلة) مثل مؤسسة الأعمال.

ب- **منهج التكلفة** : وهو أسلوب للتقييم يعكس القيمة المطلوبة حالياً لإستبدال سعة الخدمة للأصل (يشار إليها فى العادة بتكلفة الإستبدال الحالية).

جـ- **منهج الدخل** : وهى أساليب التقييم التى تحول المبالغ المستقبلية (على سبيل المثال ، التدفقات النقدية أو الدخل والمصاريف) إلى مبلغ متداول (أى مخصوم) واحد . ويتم تحديد قياس القيمة العادلة على أساس القيمة المشار إليها فى توقعات السوق الحالية حول تلك المبالغ المستقبلية . ومن أمثلة تلك الأساليب . أساليب التقييم الحالية ، نموذج تسعير الخيارات ، نموذج الأرباح الفائضة متعددة الفترات المستخدمة لقياس القيمة العادلة لبعض الأصول غير الملموسة.

ويلاحظ من المعيار أنه لم يحدد أى منهج من مناهج التقييم يتعين استخدامه فكل منشأة عليها اختيار أحد هذه المناهج أو الجمع بينها حسب ظروف المنشأة واعتبرها مناهج بديلة يمكن الحصول منها على القيمة العادلة ومما سبق يتضح أن مفاهيم قياس القيمة العادلة نوعان ، مفاهيم تعتمد على السوق فى تحديد القيمة العادلة ومفاهيم يتم تحديدها وفقا لمفاهيم محاسبية أخرى مثل القيمة القابلة للتحقق ، صافى القيمة الحالية للتدفقات النقدية وتكلفة الإحلال.

٣/١/١ مستويات القيمة العادلة :

لزيادة الاتساق وقابلية المقارنة بين قياسات القيمة العادلة والإفصاحات ذات العلاقة ، يحدد المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية (IFRS 13) تسلسل القيمة العادلة الذى يصنف مدخلات أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة ضمن ثلاث مستويات :

أ- **مدخلات المستوى الأول** : تتمثل فى الأسعار المعلنة لسوق نشط لنفس الأصول أو الالتزامات (مثل الأسهم والسندات والخيارات وغيرها) أو فى أسعار سوق نشط لأصول والتزامات مماثلة يمكن القياس عليها وتتضمن الأمثلة على الأسواق التى فيها المدخلات ملحوظة لبعض الأصول والإلتزامات (على سبيل المثال ، الأدوات المالية) أسواق البورصة وأسواق التجار وأسواق السمسرة وأسواق الطرف الأصيل . ويقدم السعر المعلن فى السوق النشط الدليل الأكثر موثوقية للقيمة العادلة ويتعين إستخدامه دون تعديل لقياس القيمة العادلة حيثما أمكن.

ب- **مدخلات المستوى الثانى** : تتضمن أسعار معلنة فى سوق نشط ولكنها لا تستخدم بذاتها فى تحديد القيمة العادلة مباشرة ولكن يمكن استخدامها إلى جانب مدخلات أخرى فى تحديد القيمة العادلة مثل أسعار الفائدة المستخدمة فى تحديد القيمة العادلة المحسوبة على أساس التدفقات النقدية المخصومة وكذلك مثل أسعار الأصول والالتزامات المشابهة فى سوق نشط وأيضا فى حالة استخدام اسعار نفس الأصول أو أصول مشابهة فى سوق غير نشط. هذا يعنى أن أسعار نفس الأصول والالتزامات إذا جاءت من سوق غير نشط فإنها تأتى فى المستوى الثانى من مستويات القياس.

ج- **مدخلات المستوى الثالث** : هى المدخلات غير الملحوظة للأصل أو الإلتزام وتتمثل مدخلات القيمة العادلة عند هذا المستوى فى الافتراضات التى تضعها المنشأة بشأن القيمة العادلة للأصل أو الالتزام والتى على أساسها تتحدد القيمة العادلة ويتم إستخدام المدخلات غير الملحوظة لقياس القيمة العادلة بمقدار عدم توفر المدخلات الملحوظة مما يسمح بمواقف يكون فيها نشاط سوق ضئيل ، إن وجد ، للأصل أو الإلتزام فى تاريخ القياس . ولكن يبقى هدف قياس القيمة العادلة هو ذاته ، أى سعر البيع فى تاريخ القياس من وجهة نظر المشارك فى السوق الذى يحتفظ بالأصل أو يدين بالإلتزام . وعليه ، يتعين أن تعكس المدخلات غير الملحوظة الإفتراضات التى سيستخدمها المشاركون فى السوق عند تسعير الأصل أو الإلتزام ، بما فى ذلك الإفتراضات حول المخاطر .

قد يؤثر توافر المدخلات ذات الصلة وموضوعيتها النسبية على عملية اختيار أساليب التقييم الملائمة ولكن يعطى تسلسل القيمة العادلة الأولوية لمدخلات أساليب التقييم وليس لأساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة . فعلى سبيل المثال ، يمكن تصنيف قياس القيمة العادلة الذى تم صياغته باستخدام أسلوب القيمة الحالية ضمن المستوى الثانى أو الثالث ، بناء على المدخلات الهامة للقياس الكامل ومستوى تسلسل القيمة العادلة الذى يتم تصنيف تلك المدخلات ضمنه. وللتحقق من القيمة العادلة ومدى الاعتماد عليها وقابليتها للمشاهدة يأتى المستوى الأول من القياس على قمة الترتيب والذى ينتج عنه قيمة عادلة قابلة للمشاهدة مباشرة أما المستوى الثانى ينتج عنه قيمة عادلة غير قابلة للمشاهدة بذاتها بينما بعض مدخلاتها قابلة للمشاهدة والمستوى الثالث ينتج عنه قيم غير قابلة للمشاهدة هى أو أى من مدخلاتها. لذلك يعطى المعيار (IFRS 13) تسلسل القيمة العادلة الأولوية القصوى للأسعار المعلنة (غير المعدلة) فى الأسواق النشطة للأصول أو الإلتزامات المطابقة (مدخلات المستوى الأول) والأولوية الدنيا للمدخلات غير الملحوظة (مدخلات المستوى الثالث) ويتعين على المنشأة إستخدام أساليب التقييم التى تعتبر ملائمة فى ظل الظروف والتى تتوفر لها معلومات كافية لقياس القيمة العادلة ، مع زيادة قدر الاستفادة من المدخلات الملحوظة ذات الصلة والتقليل من إستخدام المدخلات غير الملحوظة.

٢/١ الأثار الناتجة عن تطبيق القيمة العادلة :

هذه الأثار هى : دقة الأرقام المحاسبية ، ملاءمة المعلومات للقرارات ، المعلومات الداخلية وقرارات الإدارة (مدثر ، ٢٠٠٩ ، ص٢١٦)

أ- دقة الأرقام المحاسبية

المستوى الأول لمدخلات القياس عبارة عن مدخلات مباشرة يمكن مشاهدتها فى سوق نشطة ، وبالتالى ينتج عنها درجة أعلى من دقة القياس لأن كلا من المحاسب ومستخدم المعلومات المحاسبية يشاهد الأسعارالسوقية للأصل أو الالتزام فى تاريخ القياس . أما دقة المستوى الثانى من القياس ، فإنها تتوقف على دقة النموذج المستخدم فى تحويل مدخلات قابلة للمشاهدة إلى قيمة عادلة (مثل أسعار الفائدة) . وأخيرا فإن القيمة العادلة المحسوبة على أساس المستوى الثالث سوف تكون أقل دقة من المستوى الأول والمستوى الثانى لأنه لا القيمة العادلة قابلة للمشاهدة ولا مدخلات نموذج القيمة العادلة قابلة للمشاهدة ، وإنما تعتمد القيمة فى المستوى الثالث على افتراضات معينة تعدها الإدارة ، وبالتالى سوف تكون أكثر حساسية للتغير فى هذه الافتراضات(Ronen , 2008 , p186)

ب- ملائمة معلومات القيمة العادلة :

ملائمة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات هى المبرر الأساسى الذى يتمسك به مؤيدو القيمة العادلة كأساس لإعداد القوائم المالية . ويقصد بالملائمة هنا أن يكون للمعلومات المحاسبية تأثير على قرارات المستخدمين بحيث يغير المستخدمون قراراتهم أو يعدلوها عند استلامهم هذه المعلومات . والمتطلب الأساسى لتحقيق الملائمة هو أن يقيس المحاسب الخصائص المطلوبة فى الأصل أو الالتزام (الأسعار الجارية لها) شرط أن ينطوى هذا القياس على أقل درجة ممكنة من الأخطاء.

ولكن الأسعار السوقية للأصول المالية قد تفقد ملائمتها لسببين . السبب الأول أن تقلب الأسعار السوقية من فترة لأخرى ، حسب درجة نشاط السوق والظروف الاقتصادية السائدة وتسجيل فروق القيمة العادلة فى قائمة الدخل يترتب عليه تقلب صافى الربح من فترة لأخرى الأمر الذى يفقد رقم الربح قدرته التنبؤية التى تعتبر هامة لاتخاذ القرارات الاستثمارية . السبب الثانى أن الأسعار السوقية فى أوقات الأزمات المالية ترتبط أكثر بدرجة سيولة السوق أكثر من ارتباطها بالخدمات المستقبلية للأصل.

جـ- القيمة العادلة والمعلومات الداخلية :

أن المستوى الثالث من مستويات تحديد القيمة العادلة يعتمد على توقعات وافتراضات الإدارة وبالتالى فإن هذا المستوى هو الذى يقدم معلومات داخلية مهمة لمستخدمى القوائم المالية أما المستوى الأول من مستويات تحديد القيمة العادلة الذى يعتمد على الأسواق النشطة وعلى أسعار البيع القابلة للمشاهدة فإن القيمة العادلة لا تنقل معلومات إضافية لمستخدمى القوائم المالية لأنها معلومة بالفعل للمستخدمين من خلال السوق النشط.

د- القيمة العادلة واختيارات الإدارة :

إن فى المستوى الثالث من مستويات القياس تلعب اختيارات الإدارة دور مهما فى تحديد القيمة العادلة الأمر الذى سوف يسمح للإدارة بالتلاعب فى الأرقام المحاسبية عن طريق الافتراضات التى بنت عليها تقديرات القيمة العادلة أما فى المستوى الثانى للقياس فإن الإدارة يمكنها أن تتحكم فى توقيت إعادة القياس حيث سمحت المعايير بإعادة التقييم كل ثلاث أو خمس سنوات للأصول التى لا تتغير قيمتها العادلة تغيراً هاماً.

٣/١ مفهوم جودة التقارير المالية :

يعبر مفهوم جودة التقارير المالية عن خصائص المعلومات المالية التى تتضمنها تلك التقارير وهذه الخصائص تنبثق من منفعة المعلومات المحاسبية فى اتخاذ القرارات والتى تتوقف على درجة الثقة فى المعلومات وعلى ملائمتها وقابليتها للمقارنة حيث تتوقف الثقة فى المعلومات على تمثيلها لحقيقة الأحداث وعدالة تلك المعلومات وقابليتها للتحقق أما ملائمة المعلومات فإنها تتوقف على توقيت المعلومات والقيمة التنبؤية لها والتغذية العكسية وقد اشارت دراسة (مدثر ، ٢٠٠٧ ، ص١٨) بأن الدراسات المحاسبية والتقارير النظامية استخدمت مفاهيم عديدة للتعبير عن جودة التقارير المالية وذلك فى إطار الخصائص النوعية للمعلومات التى أوردتها توصية المفاهيم رقم (٢) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) . فبعض الدراسات تناولها تحت مفهوم جودة المحاسبة (Imhoff, 2003 , Biddle and Hilary , 2006) والبعض تناولها تحت مفهوم جودة معايير المحاسبة (SEC , 2000 , Shipper , 2003) وأخيرا فهناك من تناولها تحت مفهوم جودة الربح (Schipper and Vincent , 2003) .

وحدد ثلاث عوامل أساسية تحدد جودة التقارير المالية هى معايير المحاسبة التى تطبقها الدولة والعوامل النظامية السائدة فى الدولة المطبقة لهذه المعايير ودوافع الإدارة القائمة وقت إعداد التقرير المالى .

٤/١ أثر التحول إلى أساس القيمة العادلة على جودة معلومات القوائم المالية:

هناك دراسات عديدة أبرزت الأثار الإيجابية لتبنى القيمة العادلة فى القياس والإفصاح المحاسبى على جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها بالقوائم المالية ومن أهم هذه الآثار الإيجابية ما يلى : (مصطفى العبادى ، ٢٠١٠)

١- أن تبنى أساس القيمة العادلة يجعل القوائم المالية أكثر ملاءمة للمستثمرين لأغراض تقييم حقوق الملكية بالمقارنة بالتكلفة التاريخية نظرا لوجود علاقة إيجابية قوية بين معلومات القيمة العادلة للاستثمارات المالية (الأسهم والسندات) وبين القيمة السوقية لحقوق الملكية (Nelson , 1996 ; Eccher , et al, 1996) كما أن قياس الاستثمار فى الأوراق المالية على أساس القيمة العادلة يعتبر ملائما ومفيدا فى اتخاذ قرارات الاستثمار الرشيدة من قبل المستثمرين الحاليين والمرتقبين والمقرضين.

٢- أن الإفصاح على أساس القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية فى قائمة المركز المالى مفضل عن أساس التكلفة التاريخية نظرا لما يتصف به الأساس الأول من ملاءمة وموثوقية وذلك نظرا لوجود ارتباط معنوى بين أسعار وعوائد الأسهم والتقرير عن معلومات القيمة العادلة (Basu, 2003)

٣- أن قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة ينتج معلومات أكثر ملاءمة وذات قوة تفسيرية أكبر بالمقارنة بقياسها بالتكلفة التاريخية (حماد ، ٢٠٠٢).

٤- أن قياس الأدوات المالية والإفصاح عنها بالقيمة العادلة ينتج معلومات تعكس أثار الظروف الاقتصادية المحيطة عند حدوثها مما يجعل القيمة العادلة قابلة للمقارنة باستمرار من حيث العائد المناسب لمستوى الخطر ، حجم وقيمة المعلومات ، ملاءمة وموثوقية المعلومات ، توقيت المعلومات (JWG ,1999) كما أشار معيار المحاسبة الأمريكى (SEAS, No. 157, par. 22) إلى أن معلومات القيمة العادلة تتصف بالملاءمة والقابلية للمقارنة.

٥- أن اشتمال القوائم المالية على معلومات القيمة العادلة يزيد من خصائص جودة المعلومات المحاسبية حيث توجد علاقة ارتباط معنوى بين خصائص جودة معلومات القيمة العادلة مثل الملاءمة ، الثقة ، القابلية للمقارنة ، الموضوعية ، القابلية للفهم ، الأهمية النسبية ، التوقيت المناسب ، صدق التعبير ، الشفافية ، الواقعية ، التعبير عن المخاطر ، المقدرة التفسيرية ، وهو ما يحقق المنفعة من استخدام هذه المعلومات فى اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة (خليل ، ٢٠٠٧).

وهذا ما يحاول الباحث إثبات صحته أو عدم صحته من خلال الدراسة التطبيقية نظرا لأن هناك دراسات ترى عكس ذلك (درويش ، ٢٠٠٧) حيث يرى أن معلومات التكلفة التاريخية أكثر ملاءمة من معلومات القيمة العادلة فى ظل ثبات الأسعار وعند القياس الأولى لعناصر الأصول والالتزامات. وأن معلومات التكلفة التاريخية أكثر موثوقية من معلومات القيمة العادلة لاعتماد مقاييس القيمة العادلة فى أغلب حالاتها على الافتراضات والتقديرات الشخصية للإدارة مما يفقدها الكثير من مكوناتها كالحياد ، القابلية للتحقق ، والصدق فى العرض ، مما يؤدى إلى زيادة مخاطر الاعتماد عليها فى اتخاذ القرارات. كما تفقد معلومات القيمة العادلة الكثير من خصائص الثبات والقابلية للمقارنة بسبب تعدد نماذج تقديرات القيمة العادلة لعناصر الأصول والالتزامات المالية نتيجة تعدد العوامل المؤثرة فى القيمة العادلة للأداة المالية وخاصة عند استخدام أساليب التقييم.

١/٥ القيمة العادلة فى المعايير الدولية :

١/٥/١ المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية ١٣ " قياس القيمة العادلة" (IFRS13)

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية ١٣ " قياس القيمة العادلة" فى مايو ٢٠١١ ويتعين تطبيقه على الفترات السنوية ابتداءً من ١ يناير ٢٠١٣ أو بعد ذلك مع السماح بالتطبيق المبكر.

– يوضح المعيار أن قياس القيمة العادلة يتطلب من المنشأة أن تحدد ما يلى :

الأصل أو الالتزام الذى سيتم قياسه ، بالنسبة للأصول غير المالية أفضل استخدام ممكن للأصل وما إذا كان الأصل مستخدما إلى جانب أصول أخرى أو على أساس مستقل ، السوق الذى ستتم فيه المعاملة ذات العلاقة بالأصل أو الالتزام ، أساليب التقييم التى يعد اتباعها مناسباً عند تقييم القيمة العادلة ويتعين على أساليب التقييم المستخدمة أن تحقق الإستخدام الأقصى للمدخلات الملحوظة الهامة والحد من المدخلات غير الملحوظة ويتعين لتلك المدخلات أن تكون متسقة مع المدخلات التى سيستخدمها المشاركون فى الأسواق عند تسعير الأصل أو الالتزام.

– تعتبر القيمة العادلة قياسا قائما على السوق وليس على المنشأة . وبالنسبة لبعض الأصول والالتزامات يمكن أن تكون معاملات السوق الملحوظة أو معلومات السوق متوفرة . وبالنسبة لبعض الأصول والإلتزامات الأخرى ، فإن معاملات السوق الملحوظة أو معلومات السوق قد لا تكون متوفرة . غير أن هدف قياس القيمة العادلة فى كلتا الحالتين هو ذاته تقدير السعر الذى ستستند عليه المعاملة المنظمة لبيع الأصل أو نقل الإلتزام بين المشاركين فى السوق فى تاريخ القياس وفقاً لظروف السوق الحالية (أى السعر القائم فى تاريخ القياس من وجهة نظر مشارك فى السوق يحتفظ بالأصل أو يدين بالإلتزام).

– عندما يكون سعر الأصل أو الإلتزام المطابق غير ملحوظ تقيس المنشأة القيمة العادلة باستخدام أسلوب تقييم مختلف يزيد استخدام المدخلات الملحوظة ذات الصلة ويقلل من استخدام المدخلات غير الملحوظة نظراً لأن القيمة العادلة قياس قائم على السوق ، يتم قياسها باستخدام الافتراضات التى يستخدمها المشاركون فى السوق عند تسعير الأصل أو الإلتزام بما فى ذلك الإفتراضات المتعلقة بالمخاطر .

ونتيجة لذلك لا تعتبر نية المنشأة للاحتفاظ بالأصل أو تسوية أو خلافاً لذلك سداد الإلتزام أمرا مهما عندما يتعلق الأمر بقياس القيمة العادلة.

- يعتبر قياس القيمة العادلة مخصصاً لأصل أو إلتزام محدد . وتبعاً لذلك يتعين على المنشأة عند قياس القيمة العادلة أن تأخذ بعين الاعتبار خصائص الأصل أو الإلتزام فى حال رغب المشاركون فى السوق أخذ تلك الخصائص بعين الاعتبار عند تسعير الأصل أو الإلتزام فى تاريخ القياس . وتشتمل هذه الخصائص على سبيل المثال ما يلى :

حالة الأصل وموقعه ، القيود المفروضة على بيع الأصل أو استخدامه إن وجدت.

- يفترض قياس القيمة العادلة أن معاملة بيع الأصل ونقل الالتزام تتم :

فى السوق الأصلى للأصل أو الالتزام وفى غياب السوق الأصلى ففى السوق الأكثر ربحاً للأصل أو الالتزام.

- تقيس المنشأة القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التى سيستخدمها المشاركون فى السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام على افتراض أن المشاركين فى السوق سيتصرفون بما فيه مصلحتهم الاقتصادية.
- يأخذ قياس القيمة العادلة للأصل غير المالى بعين الاعتبار قدرة المشارك فى السوق على توليد المنافع الاقتصادية من خلال استخدام الأصل بأفضل وأحسن استخدام له أو ببيعه لمشارك آخر سيستخدم الأصل بأفضل وأحسن استخدام له.
- أن القيمة العادلة عند الاعتراف الأولى هى سعر المعاملة عندما يتم شراء أصل أو تحمل إلتزام مقابل معاملة لذلك الأصل أو الالتزام متمثلاً بالسعر المدفوع لشراء الأصل أو المستلم لتحمل الإلتزام (سعر الشراء) . وفى المقابل تتمثل القيمة العادلة للأصل أو الالتزام بالسعر الذى سيتم الحصول عليه لبيع الأصل أو الذى سيتم دفعه لنقل الالتزام (سعر البيع) ولا تبيع المنشآت بالضرورة الأصول بالأسعار التى تم دفعها لشرائها وعلى نحو مماثل لا تنقل المنشآت بالضرورة الالتزامات بالأسعار المقبوضة لتحملها.
- فى حال تطلب معيار دولى آخر لإعداد التقارير المالية أو سمح للمنشأة بقياس أصل أو التزام مبدئياً بالقيمة العادلة وكان سعر المعاملة مختلفا عن القيمة العادلة ،

يتعين على المنشأة أن تقوم بالاعتراف بالربح أو الخسارة الناجمة فى الربح أو الخسارة ما لم يحدد ذلك المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية خلاف ذلك.

- يتعين على المنشأة الإفصاح عن المعلومات التى تساعد مستخدمى البيانات المالية على تقييم كل مما يلى : بالنسبة للأصول والالتزامات التى يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس متكرر أو غير متكرر فى بيان المركز المالى بعد الاعتراف الأولى ، أساليب التقييم والمدخلات المستخدمة لصياغة تلك القياسات ، بالنسبة لقياسات القيمة العادلة المتكررة باستخدام المدخلات غير الملحوظة الهامة (المستوى الثالث) أثر القياسات على الربح أو الخسارة أو الدخل الشامل الآخر للفترة.
- لا يحول هذا المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية دون استخدام الأسعار المعلنة المقدمة من قبل أطراف ثالثة مثل خدمات التسعير أو الوساطة فى حال قررت المنشأة أن الأسعار مقدمة من قبل تلك الأطراف موضوعة وفقاً لهذا المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية.

١ / ٥ / ٢ المعايير الدولية التى أصدرتها لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC)

تبنت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) مفهوم القيمة العادلة لقياس : الأصول والالتزامات المالية التى لها أسواق نشطة والأصول فى حالة وجود مؤشرات دالة على انخفاض قيمتها العادلة عن قيمتها الدفترية والأصول والالتزامات عند شراء تلك الأصول كوحدة واحدة فى حالة تجميع الأعمال والأصول غير المتداولة المجنبة للبيع وأخيرا تبنى القيمة العادلة للتقريرعن بعض الأصول غير المالية القائمة فى تاريخ نهاية السنة المالية بعد مرحلة الاقتناء على سبيل المثال فإن المعيار الدولى رقم (١٦) يسمح للمنشأة بالاختيار بين نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم (فقرة ٢٩) لتقييم الأصول الثابتة بعد الاعتراف الأولى عند الاقتناء . كما يسمح المعيار الدولى رقم (٤٠) للمنشأة بالاختيار بين نموذج القيمة العادلة ونموذج التكلفة لتقييم الاستثمارات العقارية بعد الاقتناء ، ومع هذا فإن هذا المعيار يلزم الشركات بالإفصاح عن القيمة العادلة لتلك الاستثمارات فى حالة اختيارها نموذج التكلفة (فقرة ٣٢) وأخيرا فإن المعيار الدولى رقم (٤١) يلزم المنشآت باستخدام القيمة العادلة لتقييم الأصول الحيوية (الأصول الزراعية والحيوانية) فى مرحلة الاعتراف الأولى وفى نهاية كل سنة مالية لاحقة,الميزة الأساسية التى ينفرد بها مجلس معايير المحاسبة الدولية هى

إمكانية الاعتراف بالأرباح الناتجة عن القيمة العادلة فى نهاية السنة المالية ضمن حقوق الملكية (المعيار رقم ١٦) أو ضمن قائمة الدخل (المعيار رقم ٤٠ ، والمعيار رقم ٤١) قبل تحقق هذه الأرباح . وسوف يعرض الباحث هذا تفصيلا .

١) المعيار (IAS16) الأصول الثابتة وإهلاكتها :

- بعد الاعتراف الأولى بالأصل كبند من الأصول الثابتة والذى يمكن قياس قيمته العادلة ، يتم إدراجه على أساس قيمة إعادة التقييم التى تعكس القيمة العادلة للأصل فى تاريخ إعادة التقييم مطروحاً منها اى مجمع إهلاك لاحق وأية خسارة مجمعة لاحقة ناتجة عن الاضمحلال فى القيمة ، ويتم إعادة التقييم على فترات منتظمة وكافية للتاكد من أن التكلفة الدفترية لا تختلف جوهريا عن التى تم تحديدها باستخدام القيمة العادلة فى تاريخ إعداد الميزانية (فقرة ٣١).
- بعض بنود الأصول الثابتة تتغير قيمتها العادلة تغيراً هاماً وتغيراً سريعاً بسبب طبيعتها وهذا سيستدعى إعادة تقييمها سنوياً عندما تسمح القوانين بذلك أما الأصول الثابتة التى لا تتغير قيمتها العادلة تغيراً هاماً فتكرار إعادة تقييمها يكون غير ضرورى وبدلاً من ذلك قد يكون الضرورى إعادة التقييم فقط كل ثلاث أو خمس سنوات. (فقرة ٣٤).
- تتحدد القيمة العادلة لبنود الأصول الثابتة بالقيمة السوقية التى يحددها المثمنون . وعندما لا يكون هناك دليل على القيمة السوقية بسبب الطبيعة المتخصصة للأصل أو بسبب ندرة تداول مثل هذه الأصول إلا كجزء من نشاط مستمر ، فإنه يتم تقييمها على أساس العائد أو التكلفة الاستبدالية بعد خصم مجمع الإهلاك.(فقرة ٣٢)
- عندما يعاد تقييم أحد بنود الأصول الثابتة فيجب إعادة تقييم كل بنود مجموعة الأصول الثابتة التى ينتمى إليها هذا البند وفى نفس الوقت حتى يمكن تجنب التقييم الاختيارى وما يترتب عليه من أن تحتوى القوائم المالية على بنود متعددة تابعة لمجموعة واحدة مقومة بأسس مختلفة.(فقرة ٣٦ ، ٣٨)
- عندما يزيد صافى القيمة الدفترية للأصل نتيجة لإعادة تقييمه فيجب إضافة قيمة الزيادة إلى حقوق المساهمين تحت مسمى فائض إعادة التقييم ، ومع هذا فإن فائض إعادة التقييم يتم إدراجه بقائمة الدخل إلى المدى الذى يعكس الانخفاض السابق لنفس الأصل والذى سبق إدراجه بقائمة الدخل.(فقرة ٣٩)
- عندما تنخفض صافى القيمة الدفترية للأصل فإن هذا الانخفاض يجب أن يثبت كمصروف ، ومع ذلك فإن الانخفاض يجب أن يخصم مباشرة من اى

فائض إعادة تقييم سبق تكوينه ومتعلق بنفس الأصل وبحد أقصى قيمة الفائض فى هذا الحساب المتعلق بنفس الأصل.(فقرة ٤٠).

- يمكن أن يحول فائض إعادة التقييم إلى حساب الأرباح المرحلة عندما يتم تحقق هذا الفائض ، ويتحقق إجمالى الفائض نتيجة للاستغناء عن أو التخلص من الأصل ، وقد يتحقق بعض من هذا الفائض نتيجة لاستخدام المنشأة لهذا الأصل ، وفى هذه الحالة فإن قيمة الفائض المحققة تساوى الفرق بين الإهلاك المحسوب على القيمة الدفترية للأصل بعد إعادة التقييم وبين الهلاك المحسوب على التكلفة الأصلية لنفس الأصل علما بأن التحويل من حساب فائض إعادة التقييم إلى حساب الأرباح المرحلة لا يتم من خلال قائمة الدخل. (فقرة ٤١).

٢) المعيار (IAS20) المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية

- قد تتخذ المنحة الحكومية صورة أصل غير نقدى كالأراضى أو غيرها من الأصول الاقتصادية التى تستخدمها المنشأة ومن المعتاد فى هذه الحالات تقدير القيمة العادلة لمثل هذه الأصول غير النقدية وإثبات المنحة والأصل بهذه القيمة العادلة ويجب أن يعرض فى الميزانية إما بثباتها كإيرادات مؤجلة أو بإظهار قيمتها مخصومة من تكلفة الأصل للوصول إلى القيمة الدفترية الصحيحة للأصل.(فقرة ٢٣ ، ٢٤).

٣) المعيار (IAS38) الأصول غير الملموسة :

- بعد الاعتراف المبدئى إذا اختارت المنشأة نموذج إعادة التقييم كسياسة محاسبية يتم إثبات الأصل غير الملموس بالمبلغ المعاد تقييمه وهو القيمة العادلة فى تاريخ التقييم مخصوماً منها أى مجمع استهلاك لاحق وأى خسائر مجمعة ناتجة عن اضمحلال القيمة ويتم ذلك من خلال الرجوع إلى سوق نشط .(فقرة ٧٥)
- فى حالة زيادة القيمة الدفترية لأى اصل غير ملموس نتيجة لإعادة التقييم يتم تعلية هذه الزيادة مباشرة على حق الملكية تحت بند فائض إعادة التقييم إلا أنه يجب الاعتراف بالزيادة فى الأرباح أو الخسائر فى حدود رد مبلغ النقص الناتج عن إعادة التقييم لنفس الأصل الذى تم الاعتراف به فى الأرباح او الخسائر.(فقرة ٨٥)
- فى حالة نقص القيمة الدفترية للأصل غير الملموس نتيجة لإعادة التقييم يتم الاعتراف بهذا النقص فى الأرباح أو الخسائر إلا أنه يتم خصم هذا النقص مباشرة من حقوق الملكية تحت بند فائض إعادة التقييم فى حدود مبلغ أى رصيد دائن فى فائض إعادة التقييم الخاص بهذا الأصل.(فقرة ٨٦)

٤) المعيار (IAS39) الأدوات المالية الاعتراف والقياس

قسم المعيار الأدوات المالية إلى أربعة فئات (فقرة٩) وحدد أساس القياس لكل منها كما يلى :

الفئة الأولى : الأصول والالتزامات المالية التى تقاس عند الاعتراف الأولى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وتشمل على نوعين من الأدوات المالية :

الأول : أدوات مالية تم قياسها عند الاعتراف الأولى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ويمكن أن تشمل كافة الأصول أو الالتزامات المالية فيما عدا الاستثمارات فى أدوات حقوق الملكية التى ليس لها أسعار سوقية من خلال أسواق مالية نشطة ولا يمكن قياس قيمتها العادلة بدقة يعتمد عليها أى أن المعيار أتاح للمنشأة تبويب كافة أدواتها المالية داخل هذه الفئة .

الثانى : الأدوات المالية المقتناة بغرض المتاجرة بما فيها المشتقات المالية.

وتقاس الأدوات المالية لهذه الفئة بالقيمة العادلة لها دون أى خصم مقابل تكلفة المعاملات التى تكبدتها المنشأة عند البيع أو التصرف ويعترف بالتغيرات فى القيمة العادلة من فترة لأخرى ضمن الأرباح أو الخسائر للفترة (فقرة ٥٥ أ).

الفئة الثانية : الأصول المالية المتاحة للبيع :

تقاس هذه الأصول المالية بالقيمة العادلة ويعترف بالربح أو الخسارة ضمن حقوق الملكية من خلال قائمة التغيرات فى حقوق الملكية حتى إلغاء الأصل المالى من الدفاتر وعندها يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها ضمن حقوق الملكية سابقا فى الأرباح والخسائر (فقرة ٥٥ ب)

الفئة الثالثة : القروض والمديونيات :

تعبر هذه الفئة عن أصول مالية غير مشتقة ذات تاريخ سداد محدد أو قابل للتحديد وغير متداولة فى سوق نشطة ، وتقاس بالقيمة العادلة عن الاعتراف الأولى ثم تقاس بعد ذلك بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ولا يعترف بأى ربح أو خسارة لهذه الأدوات المالية إلا عند استبعادها من الدفاتر أو حدوث اضمحلال فى قيمتها (فقرة ٤٦ ب)

الفئة الرابعة : الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق :

وتعبر عن أصول مالية غير مشتقة لها مبلغ محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى المنشأة النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وهى أدوات مالية بخلاف ما تم تبويبه ضمن الفئات الثلاث السابقة وتقاس بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية (فقرة

٤٦ ب) ولا يعترف بأى ربح أو خسارة لهذه الأدوات المالية إلا عند استبعادها من الدفاتر أو حدوث اضمحلال فى قيمتها.

- ويرى الباحث أن هذا المعيار فتح المجال واسعاً أمام مجالس إدارات بعض الشركات للتلاعب فى رقم الأرباح تحقيقاً لأغراض خاصة بها عند إعداد البيانات المالية من خلال تحويل أداة مالية معينة من مجموعة إلى أخرى كتحويل أداة مالية كانت مصنفة ضمن مجموعة الاستثمارات المتاحة للبيع إلى مجموعة الاستثمارات المعدة للمتاجرة لكى يتم نقل الأرباح غير المحققة من إعادة التقييم من بند حقوق المساهمين بالميزانية إلى قائمة الدخل بهدف تضخيم أرباح الشركة ورفع أسعار أسهمها فى السوق المالى أو أن يتم نقل أداة دين كانت مصنفة ضمن مجموعة الاستثمارات المحتفظ بها لحين الاستحقاق إلى مجموعة الاستثمارات المحتفظ بها للبيع ليتم تقييمها بالقيمة العادلة بدلاً من التكلفة المطفأة بهدف إظهار الأرباح غير المحققة من إعادة التقييم ضمن حقوق المساهمين بالميزانية سعياً وراء تحسين المركز المالى تمهيداً للحصول على قرض مصرفى.

٥- المعيار (IAS40) الاستثمار العقارى

- يتطلب هذا المعيار من كافة المنشأت تحديد قيمة عادلة للاستثمارات العقارية إما لأغراض القياس (إذا كانت المنشأة تستخدم نموذج القيمة العادلة) أو للإفصاح (إذا كانت المنشأة تستخدم نموذج التكلفة) ، وتشجع المنشآت (ولكنها ليست مطالبة) على تحديد القيمة العادلة للاستثمارات العقارية على أساس تقييمها بواسطة مقيم مستقل حاصل على شهادة مهنية معترف بها ولديه خبرة حديثة بالمواقع وبالقطاعات الخاصة بالاستثمارات العقارية التى يتم تقييمها.(فقرة ٣٢)
- بعد الاعتراف الأولى على المنشأة التى تختار نموذج القيمة العادلة أن تقيس كل استثماراتها العقارية بالقيمة العادلة وتعكس القيمة العادلة للاستثمار العقارى ظروف السوق فى تاريخ الميزانية.(فقرة ٣٣ ، ٣٨).
- تتحدد القيمة العادلة بشكل أفضل من خلال الأسعار الحالية فى السوق النشطة للعقارات المشابهة فى نفس الموقع والحالة ولشروط إيجارية أو تعاقدية مشابهة ، وعلى المنشأة مراعاة تحديد أية فروق فى طبيعة أو موقع أو حالة العقار أو الشروط التعاقدية فى عقود الإيجار أو العقود الأخرى المرتبطة بالعقار.(فقرة ٤٥)
- يعترف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير فى القيمة العادلة للاستثمارات العقارية ضمن أرباح وخسائر الفترة التى نتجت فيها.(فقرة ٣٥)

يرى الباحث سماح المعياران (٣٩ ، ٤٠) بالاعتراف بالأرباح غير المحققة فى قائمة الدخل هذا يتعارض مع تطبيق مبدأ الحيطة والحذر المتعارف عليه فى الممارسات المحاسبية ويعد خروج عن المبادئ المحاسبية المقبولة وأن المعيار (٤٠) فتح المجال للإدارة فى التلاعب فى رقم الأرباح وذلك عن طريق نقل استثمارات عقارية من الفئة التى يجب قياسها وفقا للتكلفة إلى فئة أخرى يتسنى قياسها بالقيمة العادلة عند حدوث ارتفاع جوهرى فى أسعار العقارات بهدف الاستفادة من الأرباح غير المحققة فى قائمة الدخل.

٦) المعيار (IAS41) الزراعة :

- يقاس الأصل الحيوى عند الاعتراف الأولى وفى كل تاريخ ميزانية بقيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع المقدرة.(فقرة ١٢).
- يقاس المنتج الزراعى المحصود من أصل حيوى عند نقطة الحصاد بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف نقطة البيع المقدرة وتتضمن تكاليف نقطة البيع عمولة السمسار والموزع والرسوم المفروضة طبقاً للوائح والوكالات وبورصة البضائع والضرائب والرسوم وتستبعد من تكاليف نقطة البيع الانتقالات والتكاليف الأخرى الضرورية لإحضار الأصول إلى السوق.(فقرة ١٣ ، ١٤)
- إذا وجدت سوق نشطة للأصل الحيوى أو المنتج الزراعى ، يكون السعر المعلن فى هذه السوق هو مقياس لتحديد القيمة العادلة لذلك الأصل وإذا لم يوجد سوق نشطة تستخدم المنشأة لتحديد القيمة العادلة أحدث سعر سوق تم التعامل به بشرط أن لا يكون قد تم تغير كبير فى الظروف الاقتصادية بين تاريخ تلك المعاملة وتاريخ الميزانية أو أسعار السوق للأصول المشابهة مع تسويتها لتعكس الفروق وفى بعض الظروف قد لا يكون متاحاً أسعار سوقية محددة أو قيماً للأصل الحيوى فى حالته الآن . فى تلك الحالات ولتحديد القيمة العادلة تستخدم المنشأة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة من الأصل مخصومة بالسعر الحالى للسوق قبل الضرائب. (فقرة ١٧ ، ١٨ ، ٢٠).
- الربح أو الخسارة الناتجة من الاعتراف الأولى للأصل الحيوى بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف نقطة البيع المقدرة ومن التغير فى القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع المقدرة للأصل الحيوى تدرج بالأرباح أو الخسائر عن الفترة التى نشأت بها. (فقرة ٢٦).

- الربح أو الخسارة الناتجة من الاعتراف الأولى للمنتج الزراعى بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف نقطة البيع المقدرة تدرج بالأرباح او الخسائر عن الفترة التى نشأت بها.(فقرة ٢٨).

٧) المعيار (IFRS6) التنقيب عن وتقييم الموارد التعدينية :

- بعد الاعتراف بأصول التنقيب والتقييم تقوم المنشأة بتطبيق أما نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم لأصول التنقيب والتقييم (سواء النموذج فى معيار (IAS16) أو نموذج فى معيار رقم (IAS38)) وذلك حسب تبويب أصول التنقيب والتقييم كأصول ملموسة أو غير ملموسة طبقا لطبيعة الأصول المقتناة.
- تخضع أصول التنقيب والتقييم لاختبارات اضمحلال القيمة وذلك عندما توضح الحقائق والظروف أن القيمة الدفترية لهذه الأصول قد تزيد عن قيمتها الاستردادية.
- ويعترف بخسائر اضمحلال القيمة ضمن المصروفات طبقا لمعيار (IAS36).

المبحث الثانى : الدراسات السابقة

فيما يلى أهم الدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة والتى يمكن تقسيمها كما يلى :

أولا : دراسات تناولت المحاسبة عن القيمة العادلة :

١- Willis, 2002 بعنوان :

"Financial Assets and Liabilities fair value or Historical Cost?"

تعرضت هذه الدراسة للمفاضلة بين نموذجى التكلفة التاريخية والقيمة العادلة عند تقويم الأصول المالية والالتزامات من خلال هذا التساؤل . وتوصلت فى النهاية إلى عمل مقارنة بين نموذجى التكلفة التاريخية والقيمة العادلة من خلال الجدول التالى :

التكلفة التاريخية	القيمة العادلة
- تقلل من قابلية المعلومات للمقارنة بجعل الأشياء المتشابهة تبدو مختلفة والعكس صحيح. - توفر معلومات عن الأرباح المتوقعة من الأصول والأعباء الفعلية للالتزامات لحظة الحصول عليها. - تعكس تأثير قرارات الحصول على الأصول أو بيعها أو تكبد الالتزامات أو تسويتها على أداء المنشأة بينما تتجاهل قرارات مواصلة الاحتفاظ بالأصل أو تحمل الالتزام. - تعترف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن تغيرات الأسعار عند البيع أو تسوية فقط. - تثبت المبالغ بناء على المعلومات المتاحة داخلياً عن الأسعار التاريخية دون الرجوع إلى بيانات السوق الخارجية.	- تزيد من قابلية المعلومات للمقارنة بجعل الأشياء المتشابهة تبدو متشابهة والعكس صحيح. - توفر معلومات عن الأرباح المتوقعة للأصول والأعباء الفعلية للالتزامات فى ظل الظروف السائدة. - تعكس تأثير قرارات الإدارة بمواصلة الاحتفاظ بالأصول أو الالتزامات بالإضافة لقرارات الحصول على الأصول أو بيعها وتكبد الالتزامات أو تسويتها. - تعترف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن تغيرات الأسعار بمجرد حدوثها. - تثبت المبالغ بناء على الأسعار السوقية الجارية وقد يتطلب ذلك تجاهل للقيم السابقة مما قد يحدث مشاكل فى الموثوقية.

٢. طارق عبد العال حماد ، ٢٠٠٢

تناولت الدراسة مشكلات تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة فى البيئة المصرية بالتطبيق على البنوك التجارية، وهدفت الدراسة إلى تحليل نموذجى التكلفة التاريخية والقيمة العادلة كأساس لقياس الأدوات المالية فى البنوك المصرية

وذلك فى ضوء خاصيتى الملائمة والموثوقية، وقد كشفت الدراسة عن مجموعة من النتائج أهمها: وجود تباين واضح بين المستجيبين حول تحديد مفهوم القيمة العادلة، وكذلك وجود خلط بين مفهومى القيمة السوقية والقيمة العادلة، وتوقيت تطبيق معايير القيمة العادلة على الأدوات المالية فى البيئة المصرية. وجود تباين واضح بين المستجيبين حول المفاضلة بين المعايير التى تحكم الإثبات والقياس والإفصاح المحاسبى للأدوات المالية. وجود تباين واضح بين المستجيبين بشأن مبررات التمسك بالقيمة العادلة حيث يضع المراجعين أهمية كبيرة لعامل إمكانية إستخدام تقديرات القيمة العادلة فى التلاعب بالدخل يليه توافر عنصر الموثوقية ثم عامل إستقرار المحاسبة بالتكلفة لمدة طويلة، فى حين تختلف أهمية تلك العوامل بالنسبة للمحاسبين ووجود إتفاق بين المستجيبين حول الإنتقال التدريجى أو المباشر إلى تطبيق معايير القيمة العادلة على الأدوات المالية. وجود إتفاق بين المستجيبين فيما يتعلق بالمفاضلة بين نموذج القيمة العادلة الكامل ونموذج القياس المختلط، ويفضل غالبية المستجيبين نموذج القياس المختلط .

٣. فهيم صالح لوندى ، ٢٠٠٢

تناولت الدراسة المحاسبة عن القيمة العادلة فى البنوك التجارية والإفصاح عنها طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية بالتطبيق على قطاع البنوك التجارية فى الأردن، وركزت الدراسة على تأصيل مفهوم القيمة العادلة وكيفية المحاسبة عنها، والمقومات الأساسية لقياسها، والإنتقادات الموجهة لها، والآراء المؤيدة والمعارضة لتطبيقها، وأهم المعايير التى صدرت لتنظيمها، مع التركيز على المعيار الدولى رقم (٣٩)، نظراً لأن البنوك التجارية فى الأردن ملزمة بتطبيقه، وقد تم إختيار عينة الدراسة لتمثل البنوك الكبيرة والمتوسطة والصغيرة الحجم على أساس رأس المال المدفوع، وأوضحت نتائج الدراسة من خلال تحليل التقارير المالية للسنتين (٢٠٠٠/ ٢٠٠١م) ، أن جميع بنوك العينة تلتزم بتطبيق المعيار (٣٩) بإستثناء بعض الملاحظات التى من أهمها: الإفصاح عن القيمة السوقية لبعض الأدوات المالية مع عدم الإفصاح عن الأرباح أو الخسائر غير المحققة ولا عن كيفية معالجتها، وتحويل بعض الإستثمارات من محفظة الأوراق المالية للإستثمار إلى محفظة المتاجرة والعكس، وعدم الإفصاح عن مبررات ذلك، رغم الإفصاح عن آثاره المالية فى

بعض البنوك وعدم الإفصاح فى بنوك أخرى، والإفصاح عن القيم العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات دون الإفصاح عن مكونات هذه الضمانات ولا عن كيفية حساب القيمة العادلة لها

٤. Elaine, et al. 2007

وتناولت تلك الدراسة الخطوة الثانية من إجراءات القياس للقيمة العادلة من خلال دراسة تحليلية لعوامل إقتصادية ومالية فى شكل محاسبى يشير إلى أهمية عدم إغفال سعر الفائدة السائد فى السوق ومعدل التضخم عند قياس القيمة العادلة لما لها من آثار بالسلب والإيجاب فى تذبذب القيمة كما أشارت إلى أن الأرباح الموزعة للأوراق المالية التى تحتفظ بها الشركات حتى تاريخ الإستحقاق يكون لها أثر مباشر على تحديد قيمتها على أساس القيمة العادلة كإصدار (FASB 157)، وكلما كانت المعلومات التى يتم جمعها لقياس القيمة تعبر بوضوح وشفافية وموضوعية كانت القيمة التى يتم قياسها أقرب إلى الواقع .

٥. جمال سعد خطاب ، ٢٠٠٧

هدفت الدراسة إلى إجراء دراسة تحليلة للقضايا الأساسية المتصلة بإستخدام القيمة العادلة بالتقارير المالية من خلال دراسة تأثير أركان ومتطلبات عمليات توريق الديون على المخاطر الإئتمانية فى ضوء مقررات إتفاقية (Basel 2) مع تحديد موقف القطاع المصرفى المصرى من متطلبات تلك الإتفاقية. وفى سبيل تحقيق ذلك قام الباحث بتصميم إستبانة وزعت على عينة مكونة من (٤٠) مفردة، إشتملت على ثلاثة قطاعات هى، بنوك قطاع الأعمال والقطاع المشترك وفروع البنوك الأجنبية، وقد أوضحت نتائج الدراسة: إتفاق جميع فئات الدراسة حول المعنى الحقيقى لتوريق الديون وذلك على مستوى جميع العناصر وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إستجابات فئات الدراسة حول القضايا الأساسية المتعلقة بإستخدام محاسبة القيمة العادلة عند توريق الديون، تبين أن أهم المتغيرات ذات التأثير المباشر فى المخاطر الإئتمانية هى إدارة محفظة الأصول المورقة، وإستثمارتها ومصادر التمويل، القيمة العادلة الشاملة، ومحاسبة التحوط ، بالإضافة إلى التكلفة والعائد .

٦- William and Jacksen, 2008

تناولت الدراسة أهم انعكاسات محاسبة القيمة العادلة وتتمثل فى المشكلات المصاحبة لمحاسبة القيمة العادلة عندما يكون السوق غير كامل ، يتم تقييم

الأصول بالقيمة العادلة على أساس كل من تقديرات الإدارة وليس على أساس سعر السوق . تمكن المرونة الملازمة لمحاسبة السوق المديرون من التركيز فى التقرير عن أنشطتهم الأكثر إيجابية عن أى شئ أخر .

٧-عبد الناصر محمد درويش ، ٢٠٠٨

إستهدفت الدراسة التعرف على التطورات الحديثة فى مجال قياس القيمة العادلة عند إعداد المعلومات المالية. وإنعكاس ذلك على أداء الوظيفة المحاسبية، كما تناولت الدراسة التعرف على أهم المشكلات والصعوبات عند قياس القيمة العادلة من وجهة نظر القياس والإفصاح المحاسبى، بالتطبيق على شركات التأمين الأردنية ولكنها لم تصل إلى عرض للعوامل المؤثرة فى قياس القيمة العادلة .

٨- دراسة Alexander, et al., 2012

أوضحت هذه الدراسة أن طرق وإجراءات قياس القيمة العادلة كانت محل جدل ونقاش قبل وبعد وقوع الأزمة المالية العالمية وأن ما أفرزه هذا الجدل هو الدعوة إلى تطوير أسس تقدير وقياس القيمة العادلة وزيادة الإفصاح حول القيمة العادلة بما يعزز الثقة فى البيانات المالية.

كذلك أوضحت الدراسة أنه لولا اتباع محاسبة القيمة العادلة عند وقوع الأزمة المالية العالمية لما أمكن اظهار الخسائر فى البنوك والشركات المتعثرة والاعتراف بهذه الخسائر فى حينه دون تأخير . وأشارت الدراسة إلى التعديلات التى اتخذها مجلس المعايير الدولية للتقارير المالية على المعيار المحاسبى الدولى (IAS 39) الخاص بالاعتراف والقياس للأدوات المالية والتى تمثلت فى السماح للبنوك والشركات خلال فترة معينة إعادة تصنيف الموجودات للأدوات المالية المحتفظ بها للاتجار أو المتوفرة للبيع.

٩- شاهر فلاح العرود ، ٢٠١٢

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وتحسين بيئة قياس القيمة العادلة فى المصارف التجارية الأردنية وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية وبين قياس القيمة العادلة وأنه يوجد علاقة معنوية بين مخاطر القياس (مخاطر إئتمانية ، سيولة وسوقية) عند قياس القيمة العادلة تبعاً للمستوى الوظيفى .

ثانيا : دراسات تناولت جودة التقارير المالية :

١- دراسة Lantto, 2006

تناولت هذه الدراسة أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على جودة التقارير المالية وإلى أى درجة سوف يحسن من فائدة المعلومات المحاسبية . وقد قام الباحث فى دراسته هذه باستخدام طريقة التحليل التجريبى من خلال ثلاث قوائم استقصاء تم توزيعها على كل من المحللين الماليين والمديرين والمراجعين الخارجين وقد افترضت الدراسة بأن المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية تكون موثوقة وملائمة . وتوصلت الدراسة إلى أن المعلومات المحاسبية المبنية على أساس تطبيق معايير التقارير المالية الدولية تكون ملائمة لاتخاذ قرارات توزيع الموارد الاقتصادية وتكون ذات موثوقية عالية.

٢ – Gassen and Sellhorn, 2006

إختبرت الدراسة جودة التقارير المالية الناتجة عن تطبيق الشركات الألمانية لمعايير المحاسبة الدولية. وأوضحت الدراسة أنه، على الرغم من أن التشريع الأوروبى الصادر عام ٢٠٠٢ والملزم للشركات القابضة الأوروبية أو المسجلة فى أسواق دول تابعة للإتحاد الأوروبى أن تعد قوائمها المالية المجمعة طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية إعتباراً من ٢٠٠٥، إلا أن معظم الشركات الألمانية كانت قد طبقت هذه المعايير بشكل إختيارى قبل ذلك بفترة طويلة. إفترضت الدراسة أن جودة معايير المحاسبة الدولية سوف يترتب عليها جودة عالية للتقارير المالية وهذه الجودة سوف تنعكس فى شكل التحسن فى مستوى الإفصاح والشفافية الأمر الذى يقلل من درجة عدم تماثل المعلومات فى السوق. وإعتبرت الدراسة أن تخفيض عدم التماثل فى تعاملات الأسواق الأوروبية ينم عن جودة عالية للتقارير المالية التى تم إعدادها طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية .

٣. مدثر طه أبو الخير ، ٢٠٠٧

تناولت الدراسة معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية كمحددات لجودة التقارير المالية، كما إختبرت هذه المحددات فى البيئة المصرية . وتم إستخدام معيار الإنخفاض فى قيمة الأصول كمتغير بديل يقيس إقدام الشركة على تطبيق معايير المحاسبة الدولية قبل صدور نسخة مصرية منها وسرعة التجاوب مع تلك المعايير عند إصدار النسخة المصرية. العوامل النظامية كمحدد لجودة التقارير المالية تتمثل فى البيئة القانونية والمحاسبية التى تعمل فى ظلها الشركة. وتم إستخدام نسبة العناصر غير العادية إلى مجموع الأصول كمؤشر يقيس جودة التقارير المالية وتم إختبار جودة التقارير المالية

لعينة مكونة من ٥٧ شركة مساهمة مصرية متداولة فى البورصة عن سنتى ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٦ وأوضحت نتائج الدراسة أن هناك أدلة واضحة على أن جودة التقارير المالية للشركات الخاضعة للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والتى تطبق معيار الإنخفاض فى قيمة الأصول تعتبر أعلى منها فى الشركات التى تخضع للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وتلك التى لم تطبق معيار الإنخفاض كما أشارت النتائج إلى وجود صعوبات فى تكييف النظام المحاسبى الموحد ليلائم المعايير الحديثة .

٤- Beest, et al., 2009

اهتمت الدراسة بكيفية قياس جودة التقارير المالية من خلال وضع مقياس شامل لتقييم جودة التقارير المالية من خلال تفعيل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة فى الإطار المفاهيمى لإعداد وعرض القوائم المالية بشقيها الخصائص الأساسية (الملائمة ، الموثوقية) ، والخصائص النوعية المدعمة (القابلية للمقارنة ، القابلية للتحقق ، التوقيت المناسب ، القابلية للفهم) المتفق عليها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية . وتوصلت الدراسة إلى أن أداة القياس المستخدمة فى الدراسة صادقة وموثوقة فى تقييم جودة التقارير المالية وانتهت الدراسة إلى التأكيد على أن جودة التقارير المالية لا تتأثر فقط بمدى تطبيق معايير المحاسبة أو خصائص المعلومات المحاسبية وإنما تتأثر أيضا بمجموعة من العوامل الأخرى والتى تحكم عملية التقييم النهائى لجودة التقارير ومنها المعايير المحاسبية المطبقة ، وبيئة التطبيق ، والنظام القانونى ، وحجم الشركة ، وطبيعة الصناعة.

٥- Latridis, 2010 وهى بعنوان :

" International Financial Reporting and the Quality of Financial Statement Information"

وقد هدفت الدراسة إلى بيان أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية المنشورة فى القوائم المالية، وبيان أثر التحول من مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً فى المملكة المتحدة إلى معايير التقارير المالية الدولية، وذلك من خلال التركيز على عوامل رئيسية وهى إدارة الأرباح وقيمة المعلومات المحاسبية، وقد إعتمدت الدراسة على عينة من الشركات المالية فى المملكة المتحدة. ومن أهم ما توصلت الدراسة، أن تطبيق معايير الإبلاغ المالى الدولية

يقلل من نطاق إدارة الأرباح وذلك من خلال الحد من التباين فى المعلومات والتلاعب فى الأرباح، وإن تطبيق معايير التقارير المالية يساعد فى الحد من الأزمات المالية نتيجة لتوحيد السياسات المحاسبية، وشفافية الإفصاح، وأن الإلتزام بمتطلبات معايير التقارير المالية الدولية يزيد من جودة المعلومات المحاسبية.

٦- Waroonkun & Ussahawanitchakit, 2011

اهتمت الدراسة بأثر جودة المحاسبة بصفة عامة على جودة التقارير المالية وعلى استمرارية المنشأة من ناحية أخرى وأشارت الدراسة بأن جودة المحاسبة ترتبط بثلاث متغيرات وهى الحوكمة والأخلاق المحاسبية وضغوط حملة الأسهم وأن جودة المحاسبة تتطلب أربعة عناصر هى : الالتزام بالمعايير المحاسبية ، الممارسة المحاسبية وفقاً للقوانين ذات الصلة ، الاهتمام بأفضل الطرق المحاسبية ، والرؤية المستقبلية لبقاء واستمرار الشركة وانتهت الدراسة إلى أن الأخلاق المحاسبية وضغوط حملة الأسهم كان لهما التأثير الأكبر على عناصر الجودة المحاسبية وأن اختيار أفضل الطرق المحاسبية والرؤية المستقبلية كان لهما التأثير الأكبر فى النتائج التى تترتب على عناصر الجودة المحاسبية كما انتهت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الجودة المحاسبية وقدرة الوحدة على الاستمرار.

٧- Sultan Alkhtani, 2012

دراسة بعنوان " The Relevance and Usefulness of IFRS to Saudi Arabia"

وتناولت الدراسة تكاليف ومنافع المملكة العربية السعودية من تبنى (IFRS) وخلصت الدراسة إلى أن هذا التبنى يسهم فى تعزيز جودة التقارير المالية وأن القوائم المالية المعدة وفقاً (IFRS) تقدم كثير من المعلومات المطلوبة لإتخاذ القرارات وأن هناك إتفاق بين عينة الدراسة على ملائمة ومناسبة (IFRS) للبيئة السعودية وأن فوائد تبنى هذه المعايير تفوق المشاكل الأولية التى تظهر من هذا التبنى .

٨- على عبد الله الزغبى ، حسن محمود الشطناوى ، ٢٠١٢

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير تغيرات القياس والإفصاح المحاسبى فى معايير إعداد التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المالية الأساسية والداعمة وأوضحت نتائج الدراسة أن هناك تأثير لتغيرات الإفصاح المحاسبى فى معايير

إعداد التقارير المالية على جودة المعلومات المالية وأنه لا يوجد تأثير لتغيرات القياس فى معايير إعداد التقارير المالية على جودة المعلومات المالية .

٩- بديع الدين ريشو ، ٢٠١٣

تناولت الدراسة العوامل المؤثرة ووسائل قياس جودة التقارير المالية من خلال دراسة ميدانية فى بيئة الأعمال المصرية وأوضحت نتائج الدراسة أن هناك تسعة عوامل يمكن أن تؤثر فى جودة التقارير المالية وهى : مدى الإلتزام بمعايير المحاسبة الدولية ، مدى الإلتزام بمعايير المحاسبة المحلية ، مدى تطبيق الأليات المختلفة للحوكمة ، طبيعة البيئة التشريعية ، حجم الشركة ، قيام الإدارة بإعداد تقرير ربع سنوى عن مدى فعالية هيكل الرقابة الداخلية ، قيام المراجع بإعداد تقرير عن رأيه فيما ذهبت إليه الإدارة فى تقريرها عن فعالية هيكل الرقابة الداخلية ، الاحتراف المحاسبى ، ومدى توافر دليل لأخلقيات العمل ومدى الالتزام به من جانب منظمات الأعمال كما أشارت الدراسة أنه هناك مجموعة مختلفة من مقاييس جودة التقارير المالية ومنها مستوى عمليات إدارة الأرباح ، مدى إعادة إعداد تلك التقارير وما إذا كان قد تم اعدادها وفقا للخصائص النوعية للمعلومات أم لا ؟ وأكدت الدراسة الميدانية إلى وجود علاقة إيجابية بين جودة التقارير المالية والعوامل التسع التى انتهى إليها الإطار النظرى.

١٠- هانئ أحمد محاريق ، ٢٠١٣

تناولت الدراسة أثر تطوير معايير المحاسبة للأدوات المالية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من خلال دراسة نظرية وميدانية لقياس واختبار رد فعل عينة من المهتمين بالقوائم المالية تجاه التعديلات التى أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية على معيار المحاسبة الدولى (IAS 39) وذلك من خلال إصدار معيار التقرير المالى الدولى (IFRS 9) وأوضحت نتائج الدراسة أن التعديلات الواردة فى معيار التقرير المالى الدولى (IFRS 9) ساهمت فى تحقيق درجة أعلى من ملائمة وموثوقية المعلومات وقابليتها للمقارنة أكثر من سابقة المعيار (IAS 39) مما يؤدى إلى جودة أعلى للتقارير المالية .

ثالثاً : دراسات تناولت أثر القيمة العادلة على جودة التقرير المالى :

١- دراسة Carroll, et al., 2003

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى توافر خاصية الموثوقية فى كل من معلومات القيمة العادلة ومعلومات التكلفة التاريخية للأدوات المالية اعتماداً على أسعار الأسهم عند الأقفال فى سوق الأوراق المالية وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك إرتباط معنوى بين أسعار الأسهم والقيمة العادلة للإستثمارات المالية ، بالإضافة إلى الارتباط المعنوى بين عوائد الأسهم وأرباح وخسائر القيمة العادلة للأوراق المالية وذلك على عكس معلومات التكلفة التاريخية ، مما يجعلها تتصف بالملاءمة والثقة خاصة وأن الثقة فى القيمة العادلة هى تحدد مدى منفعة المستثمرين فى الأوراق المالية من المعلومات المحاسبية . وأشارت الدراسة إلى أن الاختلاف فى نتائج الدراسات السابقة حول مدى تحقق الثقة فى معلومات القيمة العادلة يرجع إلى عدم توافر مقياس متكامل للقيمة العادلة.

٢- Danbalt and Rees, 2004

بعنوان:"Test of fair value Accounting Under Extreme Conditions."

تناولت الدراسة اختبار مدى ملاءمة تطبيق محاسبة القيمة العادلة على نوعين من الشركات فى بريطانيا ، وهما شركات العقارات وشركات الاستثمار ، ودراسة العلاقة بين المتغيرات المحاسبية وأسعار أسهم الشركات ، كما قامت الدراسة بعمل مقارنة بين المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً فى بريطانيا ، والمبادئ المحاسبية المطبقة بها ، والمعايير المحاسبية الدولية . وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها ، أن محاسبة القيمة العادلة تمثل قيمة أكثر ملاءمة من التكلفة التاريخية للنوعين من الشركات ، لكنها أكثر ملاءمة فى شركات الاستثمار ، كما أن متغيرات الدخل يكون لها تأثير قوى عند التقييم بالقيمة العادلة عند توافر معلومات جيدة عن نشاط الشركات ، بينما لا تكون كذلك عند توافر نتائج سيئة.

٣- Barth et al, 2008

ربطت الدراسة بين تقييم ديون المنشأة بالقيمة العادلة ومخاطر الديون وحاولت اختبار أثر هذه العلاقة على العائد على حق الملكية . عبرت الدراسة عن العلاقة بين القيمة العادلة ومخاطر الديون على أساس أن الشركات التى تعانى من مخاطر عالية للديون تستخدم معدلات فائدة أعلى فى تحديد القيمة العادلة للديون الأمر الذى يؤدى إلى انخفاض تلك القيمة ، وفى حالة تخفيض القيمة العادلة للديون عن قيمتها الاسمية فإن الشركة تعترف بمكاسب. يحدث عكس ذلك تماما عندما تكون مخاطر الديون متدنية ، حيث ترتفع القيمة العادلة للديون عن قيمتها

الإسمية وتعترف الشركة بخسائر . وخلصت الدراسة إلى أن زيادة قيمة الديون يؤدى إلى تخفيف أثر علاقة مخاطر الديون على العائد على حق الملكية . وبالنسبة للشركات التى تحصل على تصنيف ائتمانى عالى فإن العائد على حق الملكية يرتبط بعلاقة إيجابية مع تغيرات مخاطر الديون ، إلا أن هذه العلاقة تكون أقل عندما ترتفع قيمة الديون (نتيجة تقييمها بالقيمة العادلة) . وبالنسبة للشركات التى تحصل على تصنيف إئتمانى منخفض فإن علاقة العائد على حق الملكية مع التغير فى خطر الائتمان هى علاقة سالبة وتكون أقل سالبية عند رفع قيمة الديون نتيجة تطبيق القيمة العادلة.

٤- Zhang, 2009

أختبرت الدراسة أثر استخدام القيمة العادلة لتقييم الأدوات المالية (المشتقات) على إدارة المخاطر وعلى درجة تقلب الأرباح ، وأثبتت الدراسة أن التقرير عن القيمة العادلة يقدم معلومات جيدة عن درجة المخاطر ، الأمر الذى يسمح للمنشأة أو المؤسسة المالية بإدارة مخاطرها بشكل جيد . وفى نفس الوقت أثبتت الدراسة أن درجة التقلب فى الأرباح Volatility ، التى يقدمها العديد من الباحثين كانتقاد للقيمة العادلة ، لم تزداد كثيرا مع استخدام القيمة العادلة عما كانت عليه عند استخدام التكلفة التاريخية.

٥- Al-khadash, Abdullatif, 2009

دراسة، "بعنوان نتائج تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية فى الدول النامية: حالة القطاع المصرفى الأردنى، وهدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية فى الشركة وعائد السهم لها من الأرباح، وتوصلت الدراسة على أن الأداء المالى للمصارف تأثر بشكل هام بسبب تقويم الأدوات المالية بالقيمة العادلة، حيث كان هناك قيم موجبة عالية جداً لعائد السهم من الأرباح عند تطبيق القيمة العادلة فى تقويم الأدوات المالية مقارنة بالعائد عند حذف مكاسب حيازة الأدوات المالية أو خسائرها .

٦- رضا إبراهيم صالح ، ٢٠٠٩

دراسة بعنوان " أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة فى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فى ظل الأزمة المالية العالمية " وهدفت إلى التعرف على معايير محاسبة القيمة العادلة الدولية والمصرية وأهم المشكلات المتوقعة فى تطبيقها فى شركات قطاع الخدمات المالية والبنوك فى البورصة المصرية، وتكون مجتمع الدراسة من الشركات المدرجة فى قطاعى الخدمات

المالية والبنوك فى البورصة المصرية، حيث بلغ عددها (٤٠) شركة فى قطاع الخدمات المالية بإستثناء البنوك و(٢٢) شركة فى قطاع البنوك تم توزيع خمس وسبعين إستبانه وبلغ عدد الإستبانات المستردة منها ثمان وأربعين إستبانه، وتوصل الدراسة إلى نتائج كان من أهمها: أن معايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة ذات أهمية متميزة عن معايير المحاسبة التقليدية، من وجهة نظر المديرين الماليين والمراجعين الداخليين فى الشركات المدرجة فى قطاع الخدمات المالية والبنوك فى البورصة المصرية، ويؤثر تطبيق معايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة بشكل إيجابى فى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة فى التقارير المالية للشركات الإستثمارية المدرجة فى البورصة المصرية .

٧- مدثر طه أبو الخير ، ٢٠٠٩

تناولت الدراسة استخدام القيمة العادلة كأساس للتقرير المحاسبى عن الأصول غير المالية بالتطبيق على شركات الاستثمار العقارى وقدمت الدراسة عرضا تحليلياً لاستخدام القيمة العادلة فى التقرير المحاسبى مع التركيز على التقرير عن الأصول غير المالية وحاول الباحث إثبات أنه ليست كل البيئات العربية ولا كل الشركات مؤهلة فى الوقت الحالى لتطبيق القيمة العادلة ، كما حاول إقامة الدليل على الجوانب الإيجابية والسلبية لتطبيق القيمة العادلة فى شركات الاستثمار العقارى وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية : هناك تفاوت بين الدول العربية بشأن تبنى القيمة العادلة للتقرير عن الاستثمارات العقارية وأرجع الباحث ذلك إلى اختلاف البيئات العربية من حيث توفر المتطلبات اللازمة للوصول إلى قيمة عادلة يمكن الوثوق بها والاعتماد عليها وخاصة وجود السوق النشطة لنفس الأصل ، كما اشارت النتائج أن مرونة تطبيق نموذج القيمة العادلة له أثر على درجة تقلب الربح اى أن الإدارة يمكنها استخدام القيمة العادلة فى تطويع الربح المحاسبى عن طريق توقيت الاعتراف بالقيمة العادلة كما أوصت الدراسة بعدم اتباع القيمة العادلة على الأصول غير المالية والاستثمارات العقارية تحديداً قياساً على الأصول المالية على الأقل فى الوقت الحالى.

٨- محمود عبد الفتاح محمود ، ٢٠١٢

تناولت الدراسة العوامل المؤثر على دقة قياس القيمة العادلة وخصائص جودة المعلومات المحاسبية بالتطبيق على قطاع المقاولات والاستثمار العقارى وحدد العوامل التى تؤثر على قياس القيمة العادلة وهى القيمة الحالية ، معدل التضخم معدل نمو التوزيعات ، درجة المخاطرة ، التكلفة الاستبدالية ، سعر الفائدة ، القيمة السوقية ، القيمة الاستخدامية ، ندرة الأصل ، رواج السوق وصافى التدفقات النقدية كما حدد المخاطر التى تؤثر على قياس القيمة العادلة وهى مخاطر التمويل ومخاطر تقدير صافى التدفقات النقدية الداخلة ومخاطر التضخم . وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية : وجود علاقة جوهرية بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية ودقة قياس القيمة العادلة ، وجود علاقة جوهرية بين مخاطر القياس ودقة قياس القيمة العادلة وأخيراً وجود تأثير معنوى بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة.

المبحث الثالث : الدراسة التطبيقية

١/٣ هدف الدراسة التطبيقية

تهدف الدراسة التطبيقية بصفة أساسية اختبار صحة الفروض البديلة التالية فى بيئة الممارسة المصرية:

١- يؤثر القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة إيجابياً على جودة التقرير المالى وتعتبر حتمية ضرورية له فى المستقبل.
٢- يؤثر تبنى القياس بالقيمة العادلة على أسعار الأسهم
٣- يؤثر تطبيق الشركات لمعايير القياس بالقيمة العادلة على أسعار الأسهم فى السوق المصرية.

٢/٣ مجتمع الدراسة :

تم تقسيم مجتمع الدراسة إلى ستة أقسام :

١- أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة والمراجعة بالجامعات المصرية
٢- المستشارون الماليون بالهيئة العامة لسوق المال
٣- المحللين الماليين بشركات السمسرة فى الأوراق المالية
٤- المصفون القضائيون ومكاتب الخبراء والبيع بالمزادات المهتمين بتنفيذ ومراجعة إعادة التقويم
٥- المحاسبون والمحامون من خبراء التثمين بمصلحة الخبراء بوزارة العدل .
٦- مراقبى الحسابات بمكاتب المحاسبة والمراجعة الكبرى فى مصر.

٣/٣ عينة الدراسة وأسلوب جمع البيانات

تكونت عينة الدراسة من ١٢٠ مفردة موزعة بالتساوى كما فى الجدول التالى على أقسام مجتمع الدراسة واستخدم الباحث أسلوب قائمة الاستقصاء للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لتحقيق هدف البحث مع محاولة مزج هذا الأسلوب بالمقابلة الشخصية.

بيان بقوائم الاستقصاء الموزعة والمستلمة الصادقة من أفراد العينة

بيان	عدد قوائم الاستقصاء الموزعة	عدد قوائم الاستقصاء المستلمة والصادقة	النسبة
العينة الأولى	٢٠	٢٠	%١٠٠
العينة الثانية	٢٠	١٤	%٧٠
العينة الثالثة	٢٠	١٨	%٩٠
العينة الرابعة	٢٠	١٥	%٧٥
العينة الخامسة	٢٠	٢٠	%١٠٠
العينة السادسة	٢٠	١٧	%٨٥
إجمالى	١٢٠	١٠٤	

– كما قام الباحث بتصميم استمارة استقصاء تتفق مع أغراض البحث وتساعد على اختبار فروضه (الملحق) ، وتم إعطاء أوزان للاستجابات وفقاً لمقياس ليكرت الترتيبى الخماسى كما يلى :

التصنيف	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
الوزن	٥	٤	٣	٢	١

٤/٣ التحليل الإحصائى

تم اختبار درجة المصداقية Reliability test من خلال استخدام اختبار كرونباخ ألفا Cronbach Alpha من أجل الحكم على صدق وثبات أداة القياس المستخدمة فى الدراسة وهى استمارة الاستبيان من خلال قياس درجة الاتساق والاعتمادية بين الإجابات وتعد القيمة المقبولة إحصائياً لمعامل ألفا كرونباخ القيمة التى تساوى ٦٠% فأكثر. اعتمد الباحث على برنامج Minitab Release 16 وتم إستخدام الإختبار الغير معلماتى (nonparametric) Wilcoxon signed rank test لمعرفة الوسيط المتوقع P.Vlaue,

(Estimated Median) لكل سؤال ويستخدم اختبار ولكوكسن لاختبار فرض خاص بالوسيط حيث أن بيانات قوائم الاستقصاء ترتيبية Ordinal فيتم استخدام الوسيط Median كمقياس للنزعة المركزية بالنسبة للردود على قائمة الاستقصاء.

وتكون الفروض :

Test of median $\leq$ 3Versus Test of median > 3

اختبار أن الوسيط أقل من أو يساوى ٣ ضد الفرض البديل بأن الوسيط أكبر من ٣ وتكون قاعدة الحكم بناء على مستوى المعنوية المحسوب (sig) أو (p-value) فإذا كانت أكبر من أو تساوى ٠,٠٥ فإننا نقبل الفرض العدمى ويعنى عدم موافقة أفراد العينة على المتغير (السؤال) أما إذا قلت (p-value) عن ٠,٠٥ فإننا نرفض الفرض العدمى ونقبل الفرض البديل ويعنى ذلك موافقة أفراد العينة على المتغير (السؤال) ويكون الاختبار معنوى إحصائياً. ولقد تم إيجاد متوسط للإجابات عن الأسئلة العشرة الأولى من قائمة الاستقصاء ثم اختبارها كفرض واحد لأن جميعها يتعلق باختبار الفرض الأول من فروض الدراسة.

٥/٣ نتائج التحليل الإحصائى :

تشير نتائج التحليل الإحصائى أن قيمة معامل ألفا كرونباخ هى (٩٠%) وهى نسبة مقبولة أى إمكانية الإعتماد على نتائج قائمة الإستقصاء والاطمئنان إلى مصداقيتها فى تحقيق أهداف الدراسة.

١/٥/٣ نتائج الفرض الأول :

Wilcoxon Signed Rank Test: C1

Test of median = 3.000 versus median > 3.000

	N	N for Test	Wilcoxon Statistic	P	Estimated Median
C1	104	91	3923.5	0.000	4.500

وتشير النتائج إلى أن قيمة (P-value) تساوى صفر مما يعنى موافقة أفراد العينة على صحة الفرض البديل الأول وهو أن القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة يؤثر إيجابيا على جودة التقرير المالى والمتمثلة فى الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية (الملائمة ، الوثوق ، الحياد ، التوقيت الملائم ، القابلية للفهم ، الأهمية النسبية ، القيمة التنبؤية ، إقتصادية المعلومة) وأشارت نتائج الدراسة أن معلومات القيمة العادلة قد تفقد الكثير من خصائص الثبات والقابلية للمقارنة بسبب عدم توافر السوق النشط وتعدد نماذج تقديرات

القيمة العادلة وخاصة فى المستوى الثالث من مستويات القيمة العادلة والتى يكون فيها المدخلات غير ملحوظة للأصل أو الإلتزام إلا أنه يمكن التغلب على ذلك من خلال مراجعة القيمة العادلة عن طريق مراجع خارجى وإبداء الرأى المهنى عليها.

٢/٥/٣ نتائج الفرض الثانى :

Wilcoxon Signed Rank Test: C2

Test of median = 3.000 versus median > 3.000

	N	N for Test	Wilcoxon Statistic	P	Estimated Median
C2	104	94	4278.5	0.000	4.500

تشير النتائج إلى أن قيمة (P-Value) تساوى صفر مما يعنى موافقة أفراد العينة على صحة الفرض البديل الثانى بأن تبنى القياس بالقيمة العادلة يؤثر على أسعار الأسهم من الناحية النظرية لإقتراب نسبة سعر السهم (القيمة السوقية لحق الملكية) والقيمة الدفترية (القيمة الدفترية العادلة لحق الملكية) من الواحد مما يعنى أن القيمة العادلة تنقل معلومات مهمة لمتخذى القرارات .

٣/٥/٣ نتائج الفرض الثالث :

Wilcoxon Signed Rank Test: C3

Test of median = 3.000 versus median > 3.000

	N	N for Test	Wilcoxon Statistic	P	Estimated Median
C3	104	72	0.0	1.000	2.000

تشير النتائج إلى أن قيمة (P-Value) تساوى واحد مما يعنى رفض أفراد العينة للفرض البديل الثالث أى أن تطبيق معايير القياس والإفصاح بالقيمة العادلة لم يؤثر على أسعار الأسهم فى السوق المصرية .

٦/٣ نتائج البحث :

١/٦/٣ يؤثر القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة إيجابياً على جودة التقرير المالى وتعتبر حتمية ضرورية له فى المستقبل فى ظل تغير الأسعار وتزايد معدلات التضخم ووجود سوق نشط حيث يجعل معلومات القوائم المالية ذات خصائص نوعية أكثر جودة مثل الملاءمة والثقة والقابلية للمقارنة كما يجعلها ذات قوة تفسيرية أكبر مما يساعد على ترشيد عملية إتخاذ القرارات لكافة الأطراف ذات الإرتباط بالمنشأة ولكن الزيادة فى جودة خصائص معلومات القيمة العادلة لن تتحقق إلا

من خلال إفصاح إضافى بالقوائم المالية مثل الإفصاح عن الطرق والافتراضات الأساسية والتقديرات المستخدمة فى قياس القيمة العادلة والعوامل التى تسببت بالتغيرات فى القيمة العادلة مثل تقلبات معدلات سعر الفائدة أو معدلات صرف العملات الأجنبية وجودة الأئتمان ويدعم ذلك من خلال مراجعتها عن طريق مراجع خارجى وإبداء الرأى المهنى عليها حيث أنه قد تفقد معلومة القيمة العادلة الكثير من خصائص الثبات والقابلية للمقارنة بسبب عدم توافر السوق النشط وتعدد نماذج تقديرات القيمة العادلة وخاصة فى المستوى الثالث من مستويات القيمة العادلة والتى يكون فيها المدخلات غير ملحوظة للأصل أو الإلتزام الأمر الذى تصبح معه تقديرات القيمة العادلة ذاتية أو معرضة لتحيز القياس فيمكن التغلب عن ذلك بالمراجعة الجيدة.

٢/٦/٣ يؤثر تبنى القياس بالقيمة العادلة على أسعار الأسهم وذلك من الناحية النظرية حيث أنه عندما تتبنى الشركات القياس بالقيمة العادلة تقترب نسبة سعر السهم (القيمة السوقية لحق الملكية) والقيمة الدفترية (القيمة الدفترية العادلة لحق الملكية) من الواحد مما يعنى أن القيمة العادلة تنقل معلومات مهمة لمتخذى القرارات مما ينعكس على أسعار أسهم هذه الشركات.

٣/٦/٣ لم يؤثر تطبيق الشركات لمعايير القياس بالقيمة العادلة على أسعار أسهم هذه الشركات فى السوق المصرية بصورة ملحوظة ويرجع الباحث ذلك إلى أن أثر معلومات القيمة العادلة على أسعار الأسهم ينحصر فى الفرق بين تقدير الإدارة التى اعترفت به فى القوائم المالية وبين تقديرات المستخدمين للقيمة العادلة بناءً على المصادر البديلة للمعلومات وخاصةً إذا فرضنا أن السوق نشط وذلك فى المستوى الأول من مستويات قياس القيمة العادلة وأن مستخدمى القوائم المالية من النوع المدرك.

٤/٦/٣ إن الدافع الرئيسى للإدارة فى استخدام نموذج القيمة العادلة والتقرير عن فروق القيمة العادلة وتوقيت الاعتراف بها هو تطويع الربح المحاسبى لتحقيق مصالح ذاتية نظرا لأن المعيار (IAS 16) أتاح للإدارة حرية إعادة تقييم الأصول الثابتة بالقيمة العادلة كما سمح بأن يكون إعادة التقييم على فترات متباعدة (خمس سنوات) كما أتاح المعيار (IAS 40) للإدارة الحرية فى إجراء التقييم للاستثمارات العقارية وأن تقرر الاستعانة

بخبير متخصص فى هذا المجال كما أتاح المعيار (IAS 39) للإدارة تحويل أداة مالية معينة من مجموعة إلى أخرى فإنه من المتوقع أن تختار الإدارة التوقيت الذى يحقق مصالحها لإعادة تقييم الأصول الثابتة أو لتقييم الاستثمارات العقارية بواسطة خبير أو تحويل أداة مالية مصنفة ضمن مجموعة إلى مجموعة أخرى فإنها سوف ترجئ التقرير عن أرباح التغير ، إلى الفترات التى ينخفض فيها الربح المحاسبى من العمليات التشغيلية وفى نفس الوقت سوف تعترف بخسائر القيمة العادلة فى الفترات التى يرتفع فيها الربح التشغيلى وهذا يفتح المجال واسعا أمام الإدارة فى إدارة الأرباح لتحقيق أغراض خاصة بهم كما يوسع فى نطاق التحريفات الجوهرية الممكنة بالقوائم المالية .

٥/٦/٣ تعقد قياس القيمة العادلة خاصة فى حالة عدم توافر أسواق نشطة والاعتماد على نماذج قياس معقدة وافتراضات وبيانات قد يزداد فيها العوامل الشخصية وخاصة فى المستوى الثالث من مستويات قياس القيمة العادلة.

٦/٦/٣ هناك قصور فى طرق القياس المتبعة عند المحاسبة عن القيمة العادلة لأغراض إعادة التقييم (القياس اللاحق) نظرا لأن المكاسب والخسائر غير المحققة نتيجة إعادة قياس القيمة العادلة لا تعد مؤشراً قاطعاً على قيمة المنشأة إلا إذا تم بيع تلك الأصول.

٧/٦/٣ أن منافع خاصية الملائمة فى نموذج القيمة العادلة تفوق منافع الموثيقية فى نموذج التكلفة.

٨/٦/٣ تساعد القيمة العادلة فى تحسين عملية التحليل المالى بتوفير نسب ومؤشرات تقيس الواقع الفعلى لأداء المنشأة كما تساعد فى إجراء مقارنات بين أدوات مالية لها نفس الخصائص الاقتصادية.

٧/٣ توصيات البحث :

فى ضوء أهداف البحث وحدوده وطبيعة مشكلته وما انتهى إليه من نتائج يوصى الباحث بالآتى :

١/٧/٣ إعادة تصميم الأنظمة المحاسبية لكى تتفق مع طرق القياس والإفصاح باستخدام القيمة العادلة وفقاً للمعيار الدولى لإعداد التقارير المالية

(IFRS 13) وضرورة إجراء مزيد من البحوث حول العوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة من حيث العوامل المالية والاقتصادية والأثر السلوكى على أسعار السوق.

٢/٧/٣ ضرورة توعية المحاسبين بأهمية القيمة العادلة فى التأثير على البيانات والمعلومات المالية من خلال بيان المخاطر للبيانات المالية المرتبطة بتطبيق القيمة العادلة واثر ذلك على الإفصاح فى القوائم المالية ودرجة الاعتمادية على بيانات القيمة العادلة.

٣/٧/٣ يجب على الشركات التى تطبق أساس القيمة العادلة أن تقوم بإفصاح إضافى مثل الإفصاح عن الطرق والافتراضات التى بنت عليها الإدارة قياس القيمة العادلة مع عدم الإفصاح عن الأرباح أو الخسائر غير المحققة من إعادة تقييم القيمة العادلة فى صلب القوائم المالية ويكتفى بالإشارة إليها ضمن الإيضاحات المتممة لمنع إدارات الشركات من استخدامها لتحقيق مصالح ذاتية من خلال التلاعب فى الأرباح وذلك للحفاظ على رأس المال الحقيقى وكذلك ليتفق مع المعالجة الضريبية لها بعدم الاعتراف بها .

٤/٧/٣ توصى الدراسة هيئات أو بورصات الأوراق المالية العربية بضرورة تبنى تطبيق معايير إعداد التقارير المالية الدولية فى تشريعاتهم وأنظمتهم أو تعليماتهم لإلزام الشركات المسجلة فيها بتطبيقها سعياً للعالمية.

٥/٧/٣ ضرورة تتبع متخذى القرارات وعموم المستثمرين لتغيرات معايير إعداد التقارير المالية الدولية سواء المتعلقة بالقياس أو الإفصاح المحاسبى عن القيمة العادلة وذلك بهدف ترشيد قراراتهم الحالية والمستقبلية.

٦/٧/٣ ضرورة العمل على زيادة الوعى لمعدى التقارير المالية فيما يتعلق بمعايير التقارير المالية الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة من خلال ورش العمل والدورات والندوات العلمية التى تعنى بهذا الموضوع وتشجيع هذه الأطراف على متابعة معايير التقارير المالية الدولية بشتى الوسائل المتاحة.

٧/٧/٣ ضرورة قيام أقسام المحاسبة بالجامعات المصرية بالمزيد من الاهتمام بمسؤوليتها تجاه تطوير منهجيات مقررات المحاسبة خاصة فيما يتعلق بتغطية موضوعات معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وإدخالها فى عدة مقررات دراسية.

٨/٣ مجالات البحث المقترحة :

١/٨/٣ دراسة قابلية التطورات فى معايير الأدوات المالية والقيمة العادلة للتطبيق فى البنوك المصرية

٢/٨/٣ دراسة مدى توافق القوائم المالية للشركات المصرية مع معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وخاصة المعيار (١٣) "قياس القيمة العادلة " من أجل تنشيط سوق المال وزيادة الاستثمارات الأجنبية.

٣/٨/٣ دراسة مدى كفاية المحتوى الحالى لمعايير التقارير المالية الدولية فى برامج المحاسبة فى الجامعات المصرية.

المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية :

- أنصار محمد أحمد صديق ، (٢٠١٠) . محاسبة القيمة العادلة وأثرها على أنشطة التحوط وإدارة الأرباح ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة أسيوط ، مصر.

- بديع الدين ريشو ، (٢٠١٣) . جودة التقارير المالية (العوامل المؤثرة ووسائل القياس) : دراسة ميدانية فى بيئة الأعمال المصرية ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، المجلد الأول ، العدد الأول ، ص ص١٤٩ – ١٩٦ .
- ترجمة مجموعة طلال أبو غزالة (٢٠١٣) . المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية ، منشورات المجمع العربى للمحاسبين القانونيين ، عمان ، الأردن.
- جمال سعد خطاب ، (٢٠٠٧) . تاثير قياس القيمة العادلة للأصول المستحوذ عليها والالتزامات المحتملة عن نشاط توريق الديون على المعلومات المحاسبية المرتبطة بالمخاطر الائتمانية – دراسة ميدانية ، مجلة آفاق جديدة للدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة المنوفية ، (٤٣) ، يوليو وأكتوبر ، ص٢٧ –١١٥ .
- رضا إبراهيم صالح ، (٢٠٠٩) . أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فى ظل الأزمة المالية العالمية ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الاسكندرية ، (٤٦)٢ ، ص ص١ – ٦٠ .
- شاهر فلاح العرود ، (٢٠١٢) . منفعة تطبيق معايير التقارير المالية الدولية لتحسين بيئة قياس القيمة العادلة فى المصارف التجارية الأردنية ، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية ، جامعة القصيم ، المجلد (٥) ، العدد (٢) ص ص ١٧٩ – ٢٢٠ .
- طارق عبد العال حماد ، (٢٠٠٢) . مشكلات تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة فى البيئة المصرية (بالتطبيق على البنوك) ، المجلة العلمية ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، فرع بنى سويف ، العدد الأول ، ص١ – ٩٦.
- عبد الناصر محمد درويش ، (٢٠٠٨) . تقييم اتجاهات التطور فى تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة فى إعداد البيانات المالية وانعكاساتها على الوظيفة المحاسبية – دراسة ميدانية على شركات التأمين الأردنية ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، (٣١)٢ ، ص ص١٧٩ –٢٢٨
- على عبد الله الزغبى ، حسن محمود الشطناوى ، (٢٠١٢) . تاثير تغيرات معايير إعداد التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المالية. مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية ، جامعة القصيم ، المجلد (٥) ، العدد (٢) ، ص ص ٢٢١ – ٢٥٠

- فهيم صالح لوندى ، (٢٠٠٢) . المحاسبة عن القيمة العادلة فى البنوك التجارية والإفصاح عنها طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية : دراسة تطبيقية فى المملكة الأردنية الهاشمية ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، (١) ، ص ص١-٦١ .
- محمد أحمد إبراهيم خليل ، (٢٠٠٧) . مدخل مقترح لخصائص جودة معلومات القيمة العادلة فى البنوك التجارية – الدراسات والبحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة بنها ، العدد الثانى ص ص ٦٣-١٣٢.
- محمود عبد الفتاح محمود ، (٢٠١٢) . دراسة العوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة وخصائص جودة المعلومات المحاسبية – دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات والاستثمار العقارى ، المجلة العلمية التجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الثالث ص ص ٤٩-٨٨
- مدثر طه أبو الخير ، (٢٠٠٧) . أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة التقارير المالية ، المجلة العلمية التجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الثانى ص ص١ -٦٠
- مدثر طه أبو الخير ، (٢٠٠٩) . التقرير المحاسبى عن القيمة العادلة للأصول غير المتداولة دراسة ميدانية مقارنة للشركات العقارية المقيدة فى أسواق المال العربية ، المجلة العلمية التجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الثانى ص ص ١٩١-٢٥٧.
- مصطفى راشد العبادى ، (٢٠١٠) . إطار مقترح لمراجعة القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة بالقوائم – دراسة اختبارية ، المجلة العلمية التجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الأول ص ص ٢١٧ -٣٢٤
- هانئ أحمد محاريق ، (٢٠١٣) . أثر تطوير المحاسبة للأدوات المالية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية : دراسة نظرية وميدانية ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، المجلد الأول ، العدد الثانى ، ص ص ١ – ٤٤ .

ثانيا : المراجع باللغة الانجليزية :

- **Alexander, D., C, Bonaci., and R, Mustata., (2012), " Fair value measurement in financial reporting " Procedia Economics and Finance , PP: 84 – 90.**
- **Al-Khadash H.A., Abdullatif M. (2009) , Consequences of fair Value Accounting for financial instruments in developing countries : the case of the banking sector in Jordan, journal of business Administration. 5(4) : 533-551.**
- **Armstrong, C., Barth, M., jagolinzer, A. and Riedl, E. (2010) 'Market reaction to the adoption of IFRS in Europe' , Accounting review , (85) 1,31-61.**
- **Barth,M.,L.Hodder and S. Stubben, 2008, "fair value accounting for liabilities and own credit risk", The Accounting review, 83 (3) p629-664.**
- **Beest, F., Bramm, G., and Boelens,S., (2009), " Quality of Financial Reporting: Measuring Qualitative Characteristics", Nice Working available at http:www.ru.nl/nice/workingpapers, PP: 1-41.**
- **Bhimani, A.2008, "The role of crisis in reshaping the role of accounting ", journal of accounting and public policy , 27(6).p444-454.**
- **Brown, Philip (2011) "International financial reporting standards : what are the benefits ?" , published in Accounting & Business Research (41)3. Septemper. 269-285.**
- **Carroll, T., Linsmeier, T., and Petroni, K., (2003). "The reliablility of fair value versus historical cost information : evidence from closed end mutual funds". Journal of Accounting, Auditlng and Finance pp: 1-24.**
- **Danbolt, J., and Ress, W.A., Test of fair value Accounting under Extreme Conditions, working paper, Department of Accounting and Finance, University of Glasgow, 2004.**
- **Eccher, E., and P. Healy. (2003). The Role of International accounting standards in transitional Economies : A study of the people's republic of China. Working paper, Massachusetts Institute of Technology.**
- **Elaine Henry, Oscar J. Holzmann, Ya-wen Yang : (2007). FASB fair value measurements : The next step, Journal of Corporate Accounting & finance 6(18).**
- **Fargher, N.L & Lee, G.,(2010). Did the Adoption of IFRS Encourage Cross-Border Investment?. Social science Electronic publishing, Inc, 19(2), 180.**

- Gassen, J. and T. Sellhorn, (2006). Applying IFRS in Germany – determinants and consequences, Working paper . www.ssrn.com.
- IASB,), International Financial reporting standard, (2012) (IFRSs), international Accounting standard board, London, www.iasb.org
- IASB, , International financial reporting standard , (2011) (IFRSs), international Accounting standard board, London.
- IASB, , International financial reporting standard , (2010) (IFRSs), international Accounting standard board, London.
- IASB, , International financial reporting standard , (2009) (IFRSs), international Accounting standard board, London.
- Lantto, A., (2006), " Does IFRS Improve the Usefulness of Accounting Information in a Code-Law Country ?" University of Oulu, Department of Accounting and Finance, University of Oulu, Finland.
- Latridis G., (2010). International financial Reporting Standards and the quality of financial statement information. International Review of financial Analysis, 19(3), 193.
- Ram Mohan R. Yallapragada, Alfred G. Toma, and C.William Roe, (2011). The impact of international Financial Reporting Standards on Accounting curriculum In the united states" , American Journal of Business education – January.12-17
- Ronen, j, 2008, "To fair value or not to fair value : broader prospective " , Abacus, 44 (2) , p181-208.
- Turley, S.2008, "Discussion of Ronen : To fair value or not to fair value : Abroader prospective", Abacus, 44(2) p209-216.
- Sultan Alkhtani, (2012), journal of Administrative and Economic sciences, Qassumuniversity, vol5 , No2, p21-53.
- Waroonkun,S., & Ussahawanitchakit,P., (2011) , Accounting Quality , Accounting Performance, and firm survival : An Empirical investigation of Thai-List firms, international journal of Business Research, Vol.11,No.4: 118 – 143.
- William , David , and Jackson , Richared, H. G., 2008, * Fair value in financial reporting : problems and pitfalls in practice A Case study Analysis of the use of fair value at Enron * Accounting forum, Vol. 32, pp.240-259.
- Willis, D.W., financial Assets and Liabilities fair value or Historical Cost? FASB, 2002.
- Zhang , H, 2009 , "Effect of derivative accounting rules on corporate risk-management," journal of Accounting and Economics, 47 (3) , p244-264.

ملحق
قائمة إستقصاء

الإسم : .....

الوظيفة : .....

عدد سنوات الخبرة : .....

جهة العمل : .....

▪ برجاء الإجابة على الأسئلة التالية بوضع علامة (✓) أمام الإجابة التي تتفق مع رأيكم :

بيان	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً	الأسباب والمبررات
١/١ هل يؤثر القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة إيجابياً على ملائمة المعلومات المحاسبية ؟ ٢/١ هل يؤثر القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة إيجابياً على الوثوق فى المعلومات المحاسبية؟ ٣/١ هل يؤثر القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة إيجابياً على حياد المعلومات المحاسبية؟ ٤/١ هل يؤثر القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة إيجابياً على قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة؟ ٥/١ هل يؤثر القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة إيجابياً على تقديم المعلومات المحاسبية فى الوقت الملائم ؟ ٦/١ هل يؤثر القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة إيجابياً على قابلية المعلومات المحاسبية للفهم والاستيعاب ؟ ٧/١ هل يؤثر القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة إيجابياً على إفصاح القوائم المالية عن كافة المعلومات المحاسبية ذات الأهمية النسبية مما يحقق الافصاح التام الأمثل؟ ٨/١ هل يؤثر القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة إيجابياً على القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية؟ ٩/١ هل يؤثر القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة إيجابياً على القيمة الاقتصادية للمعلومات المحاسبية ؟ ١٠/١ هل يؤثر القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة إيجابياً على ثبات الطرق والأساليب المعتمدة فى قياس وتوصيل المعلومات المحاسبية من فترة لأخرى؟						
٢ـ هل تتفق بأن تبنى القياس بالقيمة العادلة يؤثر على أسعار الأسهم؟						
٣ـ هل تتفق بأن تطبيق الشركات لمعايير القياس بالقيمة العادلة أثر على أسعار أسهم هذه الشركات فى السوق المصرية؟						